

## اعتراضات الخضر اليزديّ على ركن الدين الاسترباديّ في شرح الشافية

م.م. قصي جدوع رضا الهيّتي      أ.م.د. خليل محمد سعيد مخلف الهيّتي

### ملخص

تضمن هذا البحث اعتراضات الخضر اليزديّ (ت بعد ٧٢٠هـ) على ركن الدين الاسترباديّ (ت ٧١٥هـ) في شرح الشافية، وقد استقصى الباحث عدة اعتراضات قام بانتقاء ست عشرة مسألة منها، وقد كانت هذه الاعتراضات متنوعة وعلى صور كثيرة في: العبارة، والتعليل، والتوجيه، وغير ذلك. فضلاً عن أنّ اليزديّ استعمل ألفاظاً وتراكيب متنوعة، تعبر عن رأيه، كقوله مثلاً: وهو وهم، وهو ليس بسديد، وليس هذا بحتم، فيه ضعف، وغير ذلك. وقد تمت دراسة هذه المسائل في هذا البحث على منحنى التفصيل، وعُضِّدت بآراء السابقين واللاحقين لكلا العالمين.

### Abstract

The study contains Al-Yazdy's objections on Rukn Al-Deen's explanation on Al-Shafiah which was written by Ibn Al-Hajib. The researcher investigated many objections then he chose 16 problems. The objections were varied in many fields: phrasing, justification, explanation and others. Al-Yazdy used many expressions and terms for his objections, as: It's inattentively, its illusion, its overacted words and others. These problems were studied in detail and supported with previous and subsequent scholar's opinions of the two scholars.

## المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين إلى يوم الدين... أما بعد:

فإنّ علم التصريف أشرف شطري العربيّة، وأغمضهما وأفضلهما، يحتاج إليه جميع المشتغلين باللّغة العربيّة، من لغويّ ونحويّ، أيّما حاجة، وبهم إليه أشدّ فاقة، والمُملقُ منه مُملقٌ من حقيقة العربيّة؛ لأنّه ميزانها، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الدّاخلّة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به، وقد يؤخذ جزء كبير من اللّغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلاّ من طريق التّصريف.

لذلك فقد وسم البحث بـ«اعتراضات الخضر اليزديّ على ركن الدين الاسترباديّ في شرح الشافية»، وبعد التوكّل على الله عز وجل، تطرق البحث إلى مسائل صرفية في شرح الشافية للخضر اليزديّ اعترض فيها على ركن الدين الاستربادي، إذ اقتصر من المسائل على ست عشرة مسألة، درست فيها الاعتراضات من جميع جوانبها، ولاسيما اليزدي كان موفقاً في أغلب اعتراضاته على ركن الدين، إذ إنّ اليزديّ يأتي بالأدلة القاطعة، والحجة الواضحة في موطن الاعتراض. وهذا من أهمّ ما ميزه في توجيه الاعتراض.

ومن أهمّ المصادر التي اعتمدت عليها في البحث: المعاجم اللغوية، وشرح الشافية، والكتاب لسيبويه، والأصول في النحو، والمفصل، وغيرها كثير.

ولست أزعّم أنّي قلت كلمة الفصل في هذا البحث، فما كان صواباً فمن الله سبحانه وتعالى، وما كان غير ذلك فمني ومن الشيطان، وحسبي أنّي حاولت، والله تعالى من وراء القصد.

## الباحث

## اعتراضات الخضر اليزدي على ركن الدين الاسترابادي

### المسألة الأولى: تعريف التصريف:

قال ابن الحاجب في تعريف التصريف: (التصريف: علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب)<sup>[1]</sup>.

قال ابن الحاجب في شرحه معللاً قوله في المتن: (يعرف بها أحوال أبنية الكلم): (وإنما قال: «أحوال» ولم يقل «أبنية الكلم» كما قال بعضهم<sup>[2]</sup>؛ لئلا يرد عليه أحكام الوقف، وبعض أحكام الإدغام، وبعض أحكام التقاء الساكنين، فإنها من التصريف وليست راجعة إلى أبنية الكلم؛ لأن الوقف على جعفر وزيد وأشباههما بالسكون أو بالروم والإشمام ليس راجعاً إلى علم ببناء كلمة...)<sup>[3]</sup>.

يقول ركن الدين: (ينبغي أن يقول: بعض أحكام الوقف أيضاً؛ لأن بعضهما راجع إلى أبنية الكلم أيضاً، وهو الوقف بتضعيف الآخر، في نحو: جعفر)<sup>[4]</sup>.

يتجلى لنا من كلام ركن الدين أنه يرى أن الوقف بالتضعيف - وهو نوع من أنواع الوقف الذي يكون في المتحرك الصحيح الآخر، غير الهمزة المتحرك ما قبلها<sup>[5]</sup>، نحو: هذا خالد، وهذا فرج - من أبنية الكلم لا من أحوالها.

مما دفع اليزدي إلى الاعتراض عليه بقوله: (وهو وهم؛ لأن التضعيف والإشمام في كونهما عارضين للبناء بعد كماله سواء، وليس لزيادة الحرف ونقصانه مدخل في نفس البناء، إذ لو ثبت للزيادة مدخل لثبت للنقصان مدخل، ولا قائل بهذا)<sup>[6]</sup>.

واليزدي مسبوق بهذا الاعتراض فقد سبقه الجاربردي، ولكن بأسلوب يختلف عمّا ذهب إليه اليزدي، إذ قال: (وأورد عليه بعض الشارحين<sup>[7]</sup> بأنه ينبغي أن يقال: بعض أحكام الوقف أيضاً؛ لأن بعضها راجع إلى أبنية الكلم أيضاً وهو الوقف بتضعيف الآخر، نحو: جعفر، وفيه نظر؛ لأننا قد ذكرنا أن بعض أحكام الإدغام راجع على الأبنية وهو ما يكون في كلمة واحدة، وبعضها إلى أحوال الأبنية وهو ما يكون في كلمتين وهكذا ذكرنا في التقاء الساكنين فبأي شيء يفرق بين أحوال جعفر إذا وقف عليه بالسكون، أو بالروم أو بالإشمام أو بالتضعيف، فجعل بعضها راجعاً إلى الأبنية والبعض الآخر إلى أحوال الأبنية تحكماً؛ إذ الوقف بالإشمام مثلاً في حالة كالتضعيف في حالة أخرى ولا أثر لكون التغيير في بعض الصور بالحرف. ألا يرى إلى

قول شارحين: الإعراب داخل في أحوال أبنية الكلم؛ لأنّ البنية تكون أيضاً على حال باعتباره فإنّه يدل على ما قلنا إذ الإعراب أعمّ من أن يكون بالحركات أو بالحروف<sup>[٨]</sup>.

وقد اعترض الجاربردي نفسه على أجزاء من هذا الكلام في حاشيته، فقال: (قوله: إذ الإعراب أعمّ. وفيه نظر؛ لأنّ الإعراب سواء كان بالحروف أو بالحركات لا يخرج الكلم من بناء إلى بناء، وتضعيف الآخر يخرج جَعْفَرًا من الرباعيّ إلى الخماسيّ، فالتضعيف يكون من الأبنية، والإعراب من الأحوال مطلقاً)<sup>[٩]</sup>.

وليس الأمر كذلك؛ لأنّ العارض لا يعتد به ولم أر من علماء العربية من عدّ نحو: «جَعْفَرٌ» عند الوقف بالتضعيف من أبنية الاسم الخماسيّ المجرد.

والذي يلحظ أنّ اليزديّ أشار إلى أنّ بعض من شرح ردّ على ركن الدين، إلا أنّه لم يسمه، إذ كان من دأبه في شرحه عدم ذكر اسمه، والمقصود به هو الجاربردي، وبعد ذكره ذلك عقب عليه بقوله: (والردّ في نفس الأمر صحيح)<sup>[١٠]</sup>.

والذي أراه أنّ الوقف بأنواعه هو من أحوال أبنية الكلم لا من أبنية الكلم. وإن كان بعضهم<sup>[١١]</sup> يرى أنّ الوقف ليس من بناء الكلمة ولا من أحوالها.

#### المسألة الثانية: معاني افتعل:

قال ابن الحاجب في معاني «افتعل»: (وَافْتَعَلَ لِلْمُطَاوَعَةِ غَالِبًا، نَحْوُ: غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، وَوَلَّيْتُهَا، نَحْوُ: اشْتَوَى، وَوَلَّيْتُهَا<sup>[١٢]</sup>، نَحْوُ: اجْتَوَرُوا، وَاحْتَصَمُوا، وَلِلتَّصْرِيفِ، نَحْوُ: اِكْتَسَبَ)<sup>[١٣]</sup>.

يقول ركن الدين: (وثالثها: أن يأتي للمفاعلة، نحو: اِخْتَصَمُوا وَاجْتَوَرُوا، إِذَا تَخَاصَمُوا وَتَجَاوَرُوا. واعلم أنّه لو قال: لِلتَّقَاعُلِ كَانَ أَوْلَى)<sup>[١٤]</sup>.

اعتراض اليزديّ على قول ابن الحاجب أولاً، ثم على قول ركن الدين ثانياً، إذ قال: (وقد وقع في بعض النسخ مكان قوله: «وبمعنى تقاعل» قوله «وللمفاعلة»، وهكذا قال في الشرح<sup>[١٥]</sup>، وهو غلط؛ لأنّ الافتعال بمعنى التفاعل قد يكون، لا بمعنى المفاعلة؛ لا تقول: اِخْتَصَمَ زَيْدٌ عَمْرًا، كما تقول: خَاصَمَ، بل اِخْتَصَمَا، كما تقول: تَخَاصَمَا. وقال شارح<sup>[١٦]</sup>: لو قال للتفاعل كان أولى. وهو ليس بسديد؛ لأنّ الأولوية إنّما يطلق إذا كان جائز مفضل<sup>[١٧]</sup>، ولا جائز ههنا، فإبهامه خطأ<sup>[١٨]</sup>.

وفي شرح الجاربردي نحو مما قاله اليزدي، إذ قال: (وما وقع في بعض النسخ من قوله: «وللمفاعلة» بدل قوله: «وبمعنى تفاعل» خطأ؛ لأنه لو كان للمفاعلة لوجب أن يقال في مثاله: اجْتَوَّرَ زَيْدٌ عَمْرًا، واخْتَصَمَ بَكْرٌ خَالِدًا، مثلاً لا اجتوروا، واختصموا يعرف بالتأمل)<sup>[١٩]</sup>. وقد حاول الغزي أن يدافع عن ركن الدين حين شرح قول الجاربردي: (وما وقع في بعض النسخ)<sup>[٢٠]</sup>، وفي الوقت نفسه ردّ قول اليزدي من دون أن يصرح باسمه، فقال: (وعلى هذا البعض شرح الشريف وردّ المُفَاعَلَة إلى معنى التَّفَاعُل لما فيها من الاشتراك في الفعل، والقرينة قول المصنف، نحو: اجْتَوَّرُوا، واخْتَصَمُوا، ثم قال: لو قال، أي: المصنف: للتفاعل كان أولى، وهو ظاهر بالتأمل فيما قلته يظهر سقوط قول شارح<sup>[٢١]</sup>: «لأنّ الأولوية إنما تطلق إذا كان جائزاً مفضلاً ولا جائز هنا فإيهامه خطأ»<sup>[٢٢]</sup>.

وعندي أن ما ذكره الغزي، ليس بسديد؛ وذلك لأنّ صيغة «فَاعَلَ» و«تَفَاعَلَ» لكل منهما مقام يختلف، وإن كانتا تتفقان في الدلالة على المشاركة؛ لأنّ بناء «فَاعَلَ» في نحو قولك: ضَارِبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وكَارَمْتُ عَلِيًّا، يدل على أنّ أحدهما فاعل صراحة ويدل على أنّ الثاني فاعل ضمناً. أمّا في بناء «تَفَاعَلَ» نحو: تَخَاصَمَ زَيْدٌ وَخَالِدٌ، وَتَشَارَكَ مُحَمَّدٌ وَعَلِيٌّ، فيدل على المشاركة في الفعل بين الاثنين صراحة، وكذلك هو الحال في نحو: اخْتَصَمُوا وَاجْتَوَّرُوا؛ لأنّهما بمعنى تَخَاصَمُوا وَتَجَاوَرُوا؛ لأنّ نسبة الاختصام والاجتوار إلى أحد الفاعلين لم تقم صراحة وإلى الآخر ضمناً، بل إلى الأمرين صراحة.

وأول من استعمل معنى المفاعلة في معاني «افْتَعَلَ» هو عبد القاهر الجرجاني<sup>[٢٣]</sup> وتبعه على ذلك ابن الحاجب في بعض نسخ شافيته، وفي شرحها، ولم يتبعه من شراح الشافية في ذلك ما عدا ركن الدين<sup>[٢٤]</sup>.

### المسألة الثالثة: معاني استَفَعَلَ:

قال ابن الحاجب في معاني «استَفَعَلَ»: (واستَفَعَلَ للسؤال غالباً، إمّا صريحاً، نحو: اسْتَكْتَبْتُهُ، أو تقديرًا، نحو: اسْتَخْرَجْتُهُ، وللتحؤل، نحو: اسْتَحَجَرَ الطَّيْنُ، و<sup>[٢٥]</sup>: إِنَّ الْبُعَاثَ بِأَرْضِنَا تَسْتَنْسِرُ)<sup>[٢٦]</sup>. يقول ركن الدين: (اعلم أنه إن أريد به تحوله إلى صفة المشتق منه فالأولى أن يقال: أن يأتي للتشبه)<sup>[٢٧]</sup>.

اعترض اليزدي على كلامه هذا، فقال: (وليس هذا بحتم؛ لأنه قد يكون للتحوّل الحقيقي، وللتحوّل غير الحقيقي، والأخير منزل منزلة الأول... فلا حاجة إلى لقب جديد لأجل هذا المعنى)<sup>[٢٨]</sup>.

وما ذكره ركن الدين موافق لما ذهب إليه ابن الناظم في بغيته، إذ قال: (الصواب: وللتشبيه، نحو: اسْتَحْجَرَ الطَّيْنُ، واسْتَنْسَرَ البُعَاثُ، واسْتَنْتَيْسَتْ العَنْزُ، إذا تشبهت بالتيس في الركوب على الإناث، وليس المراد أنّ الطين صار حجراً، ولا البعاث نسرًا، ولا العنز تيساً)<sup>[٢٩]</sup>.

وما ذكره اليزدي سديد؛ وذلك لأنّ الطين يتحوّل حقيقة إلى حجر، كقولك: اسْتَحْجَرَ الطَّيْنُ، أي: صار متصفاً بصفة الحجر، وهذا التحوّل على جهة الحقيقة لا على وجه التشبيه، وهذا الأمر معروف لدى علماء الجيولوجيا «علم الأرض»، ويطلقون عليه اسم: «الحجر الطيني»، وهذا النوع من التحوّل أطلق عليه اليزدي بالتحوّل الصوري<sup>[٣٠]</sup>، وقد يكون «اسْتَفْعَلَ» للتحوّل غير الحقيقي، نحو قولهم: اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ، واسْتَنْزَجَلَتِ المَرْأَةُ، واسْتَنْسَعَلَتِ المَرْأَةُ<sup>[٣١]</sup>، أي: أنّ الجملة صار متصفاً بصفة الناقة، وأن المرأة صارت متصفاً بصفة الرجل، وأنّ المرأة صارت متصفاً بصفة السعلاة، ويمكن عدّ هذا النوع من التحوّل من باب التشبيه. ولكن الأقرب أن يكون منزل منزلة الأول، أي: أنّه قد انتقل من حالته التي كان عليها إلى حالة أخرى، من دون إيجاد لقب جديد لأجل هذا المعنى؛ لأنه قد يكون غير شامل، كما في «اسْتَحْجَرَ الطَّيْنُ».

وهذا المعنى الذي ذكره ابن الحاجب لـ«اسْتَفْعَلَ» أشار إليه سيبويه من قبل، إذ قال: (وقالوا في التحوّل من حال إلى حال هكذا، وذلك قولك: اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ، واسْتَنْتَيْسَتْ الشَّاةُ)<sup>[٣٢]</sup>، وقد سار على نهجه علماء العربية الذين جاءوا من بعده سواء أكانوا قدماء أم محدثين<sup>[٣٣]</sup>.

#### المسألة الرابعة: بناء الفعل الرباعيّ المجرد:

قال ابن الحاجب في بناء الفعل الرباعيّ: (وَالرُّبَاعِيُّ المَجْرَدُ بِنَاءٍ وَاحِدٌ، نَحْوُ: دَخَرْتُهُ وَدَرَبَيْتُهُ، أَي: دَلٌّ)<sup>[٣٤]</sup>.

يقول ركن الدين: (اعلم أنّ للرباعيّ المجرد عن الزوائد بناءً واحداً وهو فَعْلَلٌ، ولم يتصرفوا كما تصرف في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسرهما وضمها لتقل الرباعيّ، وإنّما جَوَّزُوا استعمال الفتحات الثلاث فيه؛ لخفتها)<sup>[٣٥]</sup>.

اعترض اليزدي على تعليقه هذا، فقال: (فيه ضعف؛ لأن استعمال الفتحات غير محتاج إلى اعتذار، وإنما الواجب هو، وكلامه يوهم أنه على خلاف الأصل، ولكنه ارتكب لباعث يقتضيه، تعرف هذا إذا تأملت، ولو كان مكان قوله: «جوزوا» أوجبوا، لم يرد عليه شيء)<sup>[٣٦]</sup>. وما ذكره اليزدي شديد، وذلك لأننا لم نسمع بـ«دُحْرَجَ» ولا بـ«دِحْرَجَ» وهلم جرأً، ولو كان هذا جائزاً لسمعناه، وإنما التزموا الفتحات فيه؛ طلباً للخفة؛ لأن أنسب ما يحرك به الفعل هو الفتح؛ إذ إنّه أخف الحركات، فإن قلت: فقد وردت صيغة «دُحْرَجَ» بضم الأول وكسر الثالث، قلت: اختير للفرق بين المبني للمعلوم، والمبني للمجهول، وهذا مما تراعيه العرب في كلامها. وهذا ما ذكره ابن الحاجب في شرحه، إذ قال: (وللباعى المجرى بناء واحد لم يتصرفوا فيه؛ لثقله، والتزموا الفتحات في الوزن الذي استعملوه؛ لخفتها، وسكنوا الثاني؛ ليتحقق الخفة، إذ ليس في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة؛ لما فيه من الاستتقال، وكان الثاني أولى بالتسكين؛ لتعذره في الأول والرابع، وكرهوه في الثالث؛ لأنّ الرابع قد يسكن فسكنوا الثاني لذلك، ولم يضعوا للمزيد فيه إلا ثلاثة أمثلة لثقل الأربعة)<sup>[٣٧]</sup>.

ويقتضي المقام توضيح ما قاله ابن الحاجب، لا يجوز أن يكون الأول ساكناً؛ لتعذر الابتداء بالساكن، فحرك الثاني بالفتح لخفته، ولا يجوز أن يكون الثالث ساكناً أيضاً؛ لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين إذا سكن الرابع في حال اتصاله بضمير رفع متحرك، نحو: دَحْرَجْتُ، ودَحْرَجَنْ، ولا يجوز أن يكون الرابع ساكناً؛ لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين أيضاً، إذا اتصل الفعل بضمير رفع ساكن كألف الاثنين، وواو الجماعة، نحو: دَحْرَجَا، ودَحْرَجُوا، أو بتاء التأنيث، نحو: دَحْرَجَتْ. ولم أر من شراح الشافية<sup>[٣٨]</sup> من قال بالجواز سوى ركن الدين.

#### المسألة الخامسة: تفسير ما كان على وزن (فَيْعِلْ):

قال ابن الحاجب في تفسير ما كان على «فَيْعِلْ»: (فَيْعِلٌ، نُحُو: مَيْتٌ، عَلِيٌّ أَمْوَاتٌ، وَجِيَادٌ، وَأَبْيَاءٌ)<sup>[٣٩]</sup>.

يقول ركن الدين: (قوله: «فَيْعِلْ» إلى آخره، أي: الاسم الذي على وزن «فَيْعِلْ» يجمع على «أَفْعَالٌ»، نحو: مَيْتٌ وَأَمْوَاتٌ، وعلى «فَعَالٌ» بكسر الفاء، نحو: جَيْدٌ وَجِيَادٌ، وعلى أَفْعَالٍ، نحو: بَيْنٌ وَأَبْيَاءٌ، والبَيْن: الرجل الفصيح<sup>[٤٠]</sup>، وَهَيْنٌ وَأَهْوَنَاءٌ)<sup>[٤١]</sup>.

وقد اعترض عليه اليزدي بقوله: (وقال شارح: «أي: الاسم الذي على وزن فَيْعِلْ يجمع على أَفْعَالٌ»، وهو خطأ)<sup>[٤٢]</sup>.

وما قاله اليزدي سديد؛ وذلك لأن ابن الحاجب أراد بـ«فَيْعِل» الوصف، ولكن كان على ابن الحاجب أن يقول: فَيْعِل الوصف؛ لأن الأبنية التي ذكرها قبل هذا الموضع ابتداء في كل واحد منها بالاسم، ثم ذكر الصفة، ومن ذاك على سبيل التمثيل لا الحصر قوله: (أَفْعَلُ: الاسم، كيف تَصَرَّفَ، نحو: أَجْدَل، وإِضْبَع، وأُحْوَص، على أَجَادِل، وَأَصَابِع، وأُحَاوِص، وقولهم: حُوِّصَ، لِلْمَحِ الوصفية. وَأَفْعَلُ الصفة، نحو: أَحْمَرَ على حُمْرَانَ، ولا يقال: أَحْمَرُونَ؛ لتميُّزه عن أَفْعَلِ التفضيل)<sup>[٤٣]</sup>.

فذكر فَيْعِل بَعْتَةً بعد هذه الأبنية يوهم أن يكون مراده الاسم. وذكر اليزدي أن قول ابن الحاجب «نحو مَيَّت»: (لا يدفع ذلك؛ لاحتمال كونه للتمثيل المجرد)<sup>[٤٤]</sup>.

وما ذكره ليس بمستقيم؛ لأنه إذا كان نحو «مَيَّت» كونه للتمثيل وكذلك جِيَاد، وأَبِيَاء، فماذا يبقى إذن؟ وما فائدة ذكره من دون تمثيل وقد رأيناه عندما يذكر الوزن يذكر معه أمثاله. والذي يدل على أن مراد ابن الحاجب بـ«فَيْعِل» الوصف، ما جاء في كتاب سيبويه في باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف، إذ قال: (وَأَمَّا فَيْعِل فبمنزلة فَعَال، نحو: قِيمَ وَسَيِّدَ وَبَيْعَ، يقولون للمذكر بِيَعُونَ وللمؤنث بِيَعَات، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: مَيَّتٌ وَأَمَوَات، شبهوا «فَيْعِلًا» بـ«فَاعِلٍ» حين قالوا: شَاهِدٌ وَأَشْهَادٌ... وقالوا: هَيِّنٌ وَأَهْوَنَاء، فكسروه على أَفْعَلَاء، كما كَسَرُوا فَاعِلًا على فُعَلَاء، ولم يقولوا: هُونَاء كراهية الضمة مع الواو، فقالوا ذا... وقالوا: طَيِّبٌ وَطَيِّبَاتٌ، وَجَيِّدٌ وَجَيِّدَاتٌ، كما قالوا: جِيَاعٌ وَتَجَارٌ، وقالوا: بَيِّنٌ وَأَبِيْنَاءٌ، كَهَيِّنٌ وَأَهْوَنَاء)<sup>[٤٥]</sup>.

وقد سار ابن الحاجب على خطأ الزمخشري في المفصل من دون تحديد يذكر، إذ قال الزمخشري: (وفَيْعِل يكسر على أَفْعَالِ وَفَعَالِ وَأَفْعَلَاء، نحو: أَمَوَاتٌ وَجِيَادٌ وَأَنْبِيَاءُ)<sup>[٤٦]</sup>، ويقال: هَيِّنُونَ وَبِيَعَاتُ)<sup>[٤٧]</sup>.

فالملاحظ أن الزمخشري لم يحدد ماهية فَيْعِل. أهو اسم أم صفة؟ لكن عبارة الزمخشري أفضل وأحسن؛ إذ إنَّه ذكر أن فَيْعِلًا يجمع جمع تصحيح بخلاف ابن الحاجب. ممَّا دفع اليزدي إلى الاعتراض عليه بقوله: (فاعلم أن ذكره أبنية التكسير يوهم أنه لا تصحيح فيه، وليس الأمر كذلك؛ لأنك تقول: مَيَّتٌ وَمَيِّتُونَ، كما تقول: أَمَوَاتُ)<sup>[٤٨]</sup>.

#### المسألة السادسة: الوقف على المختوم بالتاء:

قال ابن الحاجب في الوقف على المختوم بالتاء: (وَإِنْدَالُ تَاءِ التَّائِيْتِ الاِسْمِيَّةِ هَاءٌ فِي نَحْوِ: رَحْمَةٌ، عَلَى الْأَكْثَرِ، وَتَشْبِيهُ تَاءِ هَيْهَاتَ بِهِ قَلِيلٌ)<sup>[٤٩]</sup>.



يقول ركن الدين: (وتشبيهه تاء هيات بتاء التانيث قليل. ولو أشبهت تاء هيات بتاء التانيث، وذلك بأن تجعل هِيَهَات مفردة وأصلها: هِيَهِيَة، فانقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، تقلب ياؤه<sup>[٥٠]</sup> هاء في الوقف وهو قليل، وإن جعلت جمع «هِيَهِيَة» أصلها: هِيَهَاة فحذفت اللام على غير قياس. ويمكن أن يقال: قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقي: هِيَهَات، فوقفت بالتاء لا غير)<sup>[٥١]</sup>.

يفهم من هذا النص أن: هِيَهَات يمكن جعلها مفردة، وأصلها: هِيَهِيَة، فانقلبت الياء الثانية ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقلبت تاؤه هاء في الوقف، أو جعلها جمعاً لـ«هِيَهِيَة» التي وزنها «فَعْلَلَة»، وأصلها: «هِيَهَاة» فانقلبت الياء الثانية ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فكان قياس جمعها أن تقلب اللام ياء، فيقال: هِيَهَات، كشَوْشِيَات<sup>[٥٢]</sup>، إلا أنهم حذفوا اللام على غير قياس، أو أن اللام حذفت لالتقاء الساكنين بعد قلبها ألفاً، مما دفع اليزدي إلى الاعتراض عليه في قوله الأخير، إذ قال: (وقال الشارح<sup>[٥٣]</sup>: يمكن أن يقال: قلبت الثانية للمقتضي، فاجتمعت ألفان، فحذفت اللام لالتقاء الساكنين، ولم تحذف الأخرى للدلالة على الجمع، وهو ممنوع؛ لامتناع الإعلال وهنا؛ لأدائه إلى الالتباس بالمفرد لو أعلّ، كما في رَمِيَا، فالحذف اعتباطي، كما قالوا، وعلى هذا يكون جمعاً، فَعْلَلَة تشبيهها بتاء التانيث يقوي المذهب الثاني، وتعذر الحذف الاعتباطي يقوي المذهب الأول)<sup>[٥٤]</sup>.

وذكر بعد ذلك أن الحق أن يقال: إن هِيَهَات اسم فعل<sup>[٥٥]</sup>، فلا معنى لتقدير الأفراد والجمعية فيه، وأما تشبيهه تاء هيات بتاء التانيث قليل؛ لأن تاءه ليست للتانيث، فقلبها ليس إلا لشبهه لفظي، ولا معنى يقتضي ذلك، فلذلك قلّ، والذي حمل الواقف عليها بالهاء على وقفه بها؛ لأنها جاءت مفتوحة ومضمومة بالتونين وغيرها، فجعلت شبيهة بتاء زَلْزَلَة، وقد جاءت مكسورة أيضاً<sup>[٥٦]</sup>.

وما علل به ركن الدين هو مذهب ابن جني في «الخصائص»، إذ قال: (واللام عندنا محذوفة لالتقاء الساكنين، ولو جاءت غير محذوفة لكانت هِيَهِيَات، لكنها حذفت؛ لأنها في آخر اسم غير متمكن، فجاء جمعه مخالفاً لجمع المتمكن، نحو: الدُّوْدِيَات<sup>[٥٧]</sup>، والشَّوْشِيَات، كما حذفت في قولك: دان وتان واللذان واللتان)<sup>[٥٨]</sup>.

ويرد عليه بما ردّ به على ركن الدين؛ لأنه لو أعل بقلب الياء ألفاً، ثم حذفتها لالتقاء الساكنين؛ لأدى إلى التباس المفرد بالجمع كما في: غَرَوَا، وَرَمِيَا؛ لأنك لو قلبتهما التقى ساكنان،

فلزم حذف أحدهما، فالتبس المفرد بالتثنية، إذ تكون كلاهما: غَرًا، وكذلك رَمًا، أما حذف الألف في (ذان وتان)، وحذف الياء في (الذان واللذان)؛ فلأنه لا يؤدي إلى التباس المفرد بالتثنية. وعندي أن ما ذهب إليه أغلب علماء العربية من أن هَيْهَات اسم فعل هو الصحيح، ولا معنى لتقدير الأفراد والجمعية فيه، وأن تاءه ليست للتأنيث.

#### المسألة السابعة: الوقف على المختوم بالتاء:

قال ابن الحاجب في الوقف: (وأما ثلاثة أربعة فيمن حرك فلأنه نقل حركة همزة القطع لَمَّا وصل، بخلاف «ألم الله»<sup>[٥٩]</sup> فإنه لَمَّا وصل التقى ساكنان)<sup>[٦٠]</sup>.

يقول ركن الدين: (وإنما ذكر هذا الكلام هنا؛ لأن من الناس من يتوهم أن حركة الميم هي الحركة المنقولة من لام «الله» إليها، فدفع هذا الوهم بأن ما ذكرناه في «ثلاثة أربعة» للضرورة، وهي منتقية هنا)<sup>[٦١]</sup>.

قال اليزدي معترضاً عليه بقوله: (وهو غلط. والصواب أن يقال: من همزة الله؛ إذ لا نقل لحركة اللام)<sup>[٦٢]</sup>.

فقول ركن الدين: (من الناس من يتوهم أن حركة الميم...)، هو مذهب الكوفيين<sup>[٦٣]</sup>، إذ ذهبوا إلى أنه يجوز نقل حركة الوصل إلى الساكن قبلها، واستدلوا على ذلك بآيات من القرآن الكريم، ومنها هذه الآية التي ذكرها ابن الحاجب في شافيته، ولا حجة لهم فيها؛ لأن حركة الميم إنما كانت لالتقاء الساكنين، وهما الميم واللام من «الله»، وكانت الحركة فتحة، وإن كان القياس الكسر، مراعاة لوجود التقخيم في لفظ «الله».

وهذا ما علل به ركن الدين<sup>[٦٤]</sup> واليزدي<sup>[٦٥]</sup> ومن العلماء من علل بغير ذلك، إذ قال: (وكانت الحركة فتحة على خلاف الأصل في النقاء الساكنين؛ لأن قبلها ياء قبلها كسرة، فلو كسر لأدى ذلك إلى اجتماع كسرة قبلها ياء قبلها كسرة، والياء تعد بكسرتين، فيؤدي في التقدير إلى اجتماع أربع كسرات متواليات، وذلك ثقيل جداً، فعدلوا عنه إلى الفتح؛ لأنه أخف الحركات)<sup>[٦٦]</sup>.

وعندي أن هذا التعليل غير مقنع وضعيف؛ وذلك لأن هناك آيات شبيهة بتلك الآية التي مرت آنفاً، مع أن الحرف الساكن لم يحرك فيها بالفتح بل حرك بالكسر، ومن تلك الآيات، قوله تعالى: ﴿مُعْتَدٍ مَرِيْبٍ ۝٢٥﴾ الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ<sup>[٦٧]</sup>، وقوله عز وجل: ﴿وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُّبِينٍ ۝٣٣﴾<sup>[٦٨]</sup> أَدْخُلُوهَا وَسَلِّمْ.

وبعد... فإن ما ذكره ركن الدين هو سهو منه؛ إذ إن محقق شرحه لم يشر إلى وجود نسخة تبين أن هذا الخطأ وقع في إحدى نسخ الشرح لنقول إنه خطأ من الناسخ لا من الشارح، والله أعلم.

#### المسألة الثامنة: الوقف بالنقل:

قال ابن الحاجب في الوقف بالنقل: (وَنُقِلَ الْحَرْكَةُ فِيمَا قَبْلَهُ سَاكِنٌ صَحِيحٌ إِلَّا الْفَتْحَةَ، إِلَّا فِي الْهَمْزَةِ، وَهُوَ أَيْضًا قَلِيلٌ، مِثْلُ: هَذَا بَكْرٌ، وَخَبُؤٌ، وَمَرَرْتُ بِبَكْرٍ، وَخَبِيٌّ، وَرَأَيْتُ الْحَبَأَ. وَلَا يُقَالُ الْبَكْرُ)<sup>[٦٩]</sup>. يقول ركن الدين: (اعلم أنه لا بد لجواز النقل للوقف من أن يكون الحرف الموقوف عليه صحيحاً، وأن تكون حركته إعرابية؛ لأنه لو كان معتلاً، نحو: ظَبِي، ودَلُو لم يُنْقَل؛ لأنه يفضي إلى الإعلال بتغير الكلمة. ولو كانت حركته بنائية نحو حركة «أَمْسِ» ومن قَبْلُ، لم تنقل؛ لأن حركة الإعراب يؤذن بها العامل؛ لا حركة البناء. لكنه قد جاء قليلاً في الأفعال، نحو: اضْرِبْهُ، وَضْرِبْتُهُ، كقوله<sup>[٧٠]</sup>:

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجِبُهُ \*\*\* مِنْ عَنَزِي سَبِي لَمْ أَضْرِبْهُ

وكقول الآخر<sup>[٧١]</sup>:

فَقَرَّبَيْنِ هَذَا وَهَذَا رَجُلَهُ

أي: بَعْدَهُ<sup>[٧٢]</sup>.

يتبين من هذا النص أن ركن الدين يشترط أن تكون الحركة المنقولة إعرابية، فلا تنقل حركة نحو «أَمْسِ»، و«من قبل»، قال: لأن حركة الإعراب يؤذن بها العامل، لا حركة البناء، ويبدو لي أن ركن الدين استشف هذا الكلام من بعض علماء العربية كالعكبري، إذ قال: (وأما النقل، فهو أن تنقل الضمة في الرفع والكسرة في الجر إلى الساكن قبلها... وإنما فعلوا ذلك اهتماماً بالإعراب)<sup>[٧٣]</sup>.

وفي كلام سيبويه<sup>[٧٤]</sup>، وابن السراج<sup>[٧٥]</sup>، وابن عصفور<sup>[٧٦]</sup>، وأبي حيان<sup>[٧٧]</sup>، أن الوقف بالنقل جائز في كل هاء مذكر قبلها ساكن صحيح، نحو: «هِنْدٌ ضَرَبْتُهُ»، و«أَخَذْتُ عَنْهُ»، قال سيبويه: (هذا باب الساكن الذي تحركه في الوقف إذا كان بعده هاء المذكر الذي هو علامة الإضمار؛ ليكون أبين لها كما أردت ذلك في الهمزة، وذلك قولك: ضَرَبْتُهُ، واضْرِبْهُ، وَقُدْهُ، وَمِنْهُ، وَعِنْدَهُ. سمعت ذلك من العرب، ألقوا عليه حركة الهاء حيث حَرَكُوا؛ لتبينها)<sup>[٧٨]</sup>.

وقال أبو حيان: (ومثال النقل قولهم في عَمُرُو: عَمُر، وفي مررت بِبَكْرٍ: بِبَكْر، ومنه: اضْرِبُهُ في اضْرِبُهُ، وفي ضَرَبْتُهُ. وهذا مطرد في الوقف على هاء المذكر وقبلها ساكن صحيح، نحو: أَخَذْتُ هذا مِنْهُ<sup>[٧٩]</sup>).

وما اشترطه ركن الدين هو الذي دفع اليزدي إلى الاعتراض عليه بقوله: (وفيه نظر؛ لأنه قد جاء: اضْرِبُهُ، وضَرَبْتُهُ. وفي الكتاب: «قَدَّهُ، وَمِنْهُ، وَعَنْهُ»<sup>[٨٠]</sup>، وقال أبو النجم: «فَقَرَّبَيْنَ هَذَا وَهَذَا رَجُلَهُ»، والترحيل: التباعد<sup>[٨١]</sup>).

يتبين من نص اليزدي أنه لم يشترط ما اشترطه ركن الدين لجواز النقل للوقف من أن تكون حركته إعرابية، وأنه كرر ما قاله واستشهد به ركن الدين، إلا أن ركن الدين نص على أن النقل لم يجيء إلا في الأفعال، وأنه قليل، وليس الأمر كذلك؛ وذلك لأن النقل قد جاء في الحروف المتصلة بهاء المذكر أيضاً، نحو: مِنْهُ، وَعَنْهُ، ولأن سيبويه وغيره لم يشيروا إلى أنه قليل في هذا الموطن، نعم عدّ ابن الحاجب هذا النوع من الوقف قليلاً، ولكن بصورة عامة فهو كالتضعيف في القلة؛ إذ لم يؤثر عن أحد من القراء إلا ما نقل عن أبي المنذر سلام<sup>[٨٢]</sup>، أنه كان يقرأ «والعَصْرُ»<sup>[٨٣]</sup> بكسر الصاد. قال ابن مجاهد: (وهذا لا يجوز إلا في الوقف)<sup>[٨٤]</sup>، وروي عن أبي عمرو «بالصَّبْرُ»<sup>[٨٥]</sup> بكسر الباء إشماماً، وهذا أيضاً لا يجوز إلا في الوقف<sup>[٨٦]</sup>. وزعم بعضهم أن الكسائي كان يستحب أن يقف على: مِنْهُ، وَعَنْهُ، يشم النون الضمة<sup>[٨٧]</sup>.

#### المسألة التاسعة: ما كان أوله همزة زائدة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: (وكالهمزة أولاً مع ثلاثة أصول فقط، فأفكَل، أفعل، والمخالف مخطئ<sup>[٨٨]</sup>).

يقول ركن الدين: (ما كان أوله همزة مع ثلاثة أصول فقط، فتلك الهمزة زائدة، وإن لم يدل عليه الاشتقاق؛ لكثرة وقوع الهمزة زائدة في أول الكلمة مع ثلاثة أصول فقط، فأفكَل - وهو الرعدة<sup>[٨٩]</sup> - أفعل، والمخالف - وهو القائل إنها أصلية ووزنه فَعَلَل - مخطئ؛ لكثرة وقوع الهمزة زائدة فيما كانت أولاً بعدها ثلاثة أحرف أصول فقط، يدل عليه فيما له اشتقاق، كأحمر وأسود وأبيض وأرنب، وفي كون الأرنب مشتقاً نظر)<sup>[٩٠]</sup>.

ما كان على ركن الدين أن يذكر الأرنب، بعدما له اشتقاق، ثم يقول: إن فيه نظراً، وركن الدين أورد لفظة الأرنب في أمثلة ما تعرف زيادته بالغلبة اقتداءً بشرح ابن الحاجب، غير أنه لم يشر إلى ذلك، قال ابن الحاجب: (ومِمَّا يُعْرَفُ زيادته بالغلبة ما كان أوله همزة مع ثلاثة

أصول فقط، كأفكَلٍ، وزنه أَفَعَلٌ، والمخالف مُحْطِيٌّ؛ لكثرة وقوع الهمزة زائدة في نحوه كأحمر وأسود وأبيض وأرنب) [٩١].

وما قاله ركن الدين هو الذي دفع اليزدي إلى الاعتراض عليه، فقال: (ولم يتعرض المصنف لذكر الاشتقاق وعدمه، وإن وقع ذكره الأرنب عقيب ذكره أحمر وأسود وأبيض، وإنما المقصود هنا ذكر الأمثلة سواء كانت مشتقة أو غير مشتقة، وذكر غير المشتق عقيب المشتق لا يستلزم صيرورة غير المشتق مشتقاً فتنبه، والحق أن المصنف أراد بذكره أعمّ النوعين) [٩٢].

وهذا كلام سديد وسليم؛ إذ إن ابن الحاجب - كما رأينا آنفاً - ذكر الأمثلة من دون الإشارة إلى الاشتقاق وعدمه، والنظر الذي ذكره عليه لا على ابن الحاجب؛ وذلك لأنه ذكر قبل الأمثلة الاشتقاق. وابن الحاجب حين فعل ذلك أراد بها العموم، أي: ما كانت مشتقة وغير مشتقة، كما فعل ذلك الزجاجي من قبل، إذ قال: (فأما الهمزة فتزاد أولاً في ما كان عدده بها أربعة أحرف، نحو: أحمر، وأصفر، وأبيض، وأفكَل، وأيدع [٩٣]، وما أشبه ذلك) [٩٤].

فالملاحظ أن الزجاجي ذكر المشتق أولاً، نحو: أحمر وأصفر وأبيض، وغير المشتق ثانياً: نحو: أفكَل وأيدع [٩٥].

#### المسألة العاشرة: زيادة الهاء في (الهِرْكُولَةُ):

قال ابن الحاجب في زيادة الهاء: (وَقَالَ الْخَلِيلُ: الْهِرْكُولَةُ لِلضَّخْمَةِ، هِفْعُولَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَرْكُلُ فِي مَشْيِهَا، وَخُولَفٌ) [٩٦].

يقول ركن الدين: (وقال الخليل: الهركولة للجارية الضخمة، أو العظيمة الوركين [٩٧]، وزنها هِفْعُولَةٌ، من الرُّكْلِ - وهو الضرب بالرجل الواحدة - لأنها تركل في مشيها، لاستلزام الضخمة الركل عند مشيها. وهو أيضاً بعيد؛ لأنها قد تمشي من غير ركلٍ، ولأنه خلاف الظاهر مع عدم الحاجة إليه لمجيء مثل قِرْطَعِبٍ) [٩٨].

اعترض اليزدي على ركن الدين في قوله هذا، فقال: (فاستبعد هذا الاشتقاق لعدم استلزام مشي الهركولة الركل، وعدم الاستلزام المنكور لا يستلزم الاستبعاد؛ إذ لا يجب دوام المشتق منه في الاشتقاق؛ إذ يقال الضاربُ للمنقضي منه الضَّرْبُ. فإن قلت: دوام المشتق منه شرط في كون المشتق حقيق على الأصح، والأصل عدم المجاز. قلت: الحقيقة والمجاز أمران حَزَبَا الاشتقاق، وانتقاء كل لا يستلزم انتفاء الاشتقاق، وأيضاً لا قائل بأن الضارب ليس مشتقاً حالة

انقضاء الضرب، فالحاصل أنّ انتفاء الركل الدائم لا يستلزم انقضاء كون الهركولة مشتقاً منه، وإنما الأمر الذي يستلزم الاستبعاد هو القول ببناء الهفْعُول المعدوم نظيره<sup>[٩٩]</sup>.

ولو اكتفى ركن الدين بقوله: (لأنّه خلاف الظاهر مع عدم الحاجة إليه لمجيء مثل قِرْطَعِبٍ) لكان أسدّ من استبعاده لهذا الاشتقاق، بأنّ الهركولة قد تمشي من غير ركل، وعدم مشيتها تلك المشية لا يمنع من ذلك.

وقد نُسِبَ هذا الرأي القائل بأنّ الهاء زائدة إلى الخليل، جاء في المنصف: (وقد حكى عن الخليل أنّه كان يقول: إنّ الهاء في هرْكولة زائدة؛ لأنّها تركل في مشيتها وهي في هذا القول هَفْعُولَةٌ)<sup>[١٠٠]</sup>.

وجاء كذلك في سر الصناعة: (وذهب الخليل فيما حكى عنه أبو الحسن إلى أنّ هِرْكُولَةَ: هَفْعُولَةٌ، وأنّ الهاء زائدة، قال: لأنّها التي تَرْكُلُ في مشيتها)<sup>[١٠١]</sup>.

ولكن ما في كتاب العين يخالف هذا المحكي؛ إذ إنّ الخليل جعل الهِرْكُولَةَ مشتقة من مادة «هَرَكَل» لا من «رَكَل»<sup>[١٠٢]</sup>، وفي هذا دليل واضح على أنّه عدّ الهاء في هرْكولة أصلية لا زائدة. ولعلّ هذا القول لأبي الحسن الأخفش نفسه، والدليل على ذلك أنه يرى زيادة الهاء في أول الكلمة كهَجْرَع للطويل<sup>[١٠٣]</sup>، وهِبْلَع للأكول<sup>[١٠٤]</sup>. وأنّ السري الرّقَاء<sup>[١٠٥]</sup> الذي توفي قبل ابن جني ذكر قولاً ما نصه: (وأبو الحسن الأخفش يقول فيه<sup>[١٠٦]</sup> شيئاً ليس هذا موضعه، وفي هِرْكُولَةَ)<sup>[١٠٧]</sup>.

ومهما يكن من شيء، فإنّ هناك من علماء العربية من قوى هذا المذهب القائل بزيادة الهاء في نحو: «هِرْكُولَةَ»، وإن كانت خارجة عن نظائرها كابن جني<sup>[١٠٨]</sup> وابن يعيش<sup>[١٠٩]</sup>، إذ قال ابن جني بعد أن ذكر رأي العلماء فيها: (ولست أرى بما ذهب إليه أبو الحسن، والخليل من زيادتها في هذه الأسماء الثلاثة<sup>[١١٠]</sup> بأساً، ألا ترى أن الدلالة إذا قامت على الشيء فسبيله أن يقضي به ولا يلتفت إلى خلاف ولا وفاق، فإنّ سبيلك إذا صحت لك الدلالة أن تتعجب من عدول من عدل عن القول بها، ولا تستوحش أنت من مخالفته إذا ثبتت الدلالة بحد مذهب، ألا ترى أنّهم قضوا بزيادة اللام في «ذلك» و«هنالك» و«عَبْدَلٍ» وإن لم تكثر نظائر هذا، فكذلك يقضي بزيادة الهاء في «هَجْرَع» و«هِبْلَع» و«هِرْكُولَةَ» و«أُمَّهَات» لقيام الدلالة. ولعمري إن كثرة النظم مما يؤنس، ولكن ليس إيجاد ذلك بواجب، فاعرف هذا وقسه)<sup>[١١١]</sup>.

المسألة الحادية عشرة: ما تعدد فيه الزائد الغالب زيادته مع فقد الاشتقاق:

قال ابن الحاجب فيما تعدد فيه الزائد الغالب زيادته مع فقد الاشتقاق: (فَإِنْ تَعَدَّدَ الْغَالِبُ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ حُكْمَ بِالزِّيَادَةِ فِيهَا أَوْ فِيهِمَا، كَحَبْنَطَى) [١١٢].

يقول ركن الدين: (فإن تعدد الحرف الغالب عليه زيادته في ذلك المحلّ، مع ثلاثة أصول فيما لم يكن اشتقاق ولا خروج عن أصله ولا بزنة أخرى له، حكم بزيادة تلك الحروف المتعددة في محالّها إن كانت اثنتين [١١٣]، كما في مُعَنَّسٍ - وهو الشديد [١١٤] - وفي محالّها إن كانت اثنتين، كَحَبْنَطَى، يحكم بزيادة الميم والنون والسين الأخيرة في مُعَنَّسٍ، وبزيادة النون والألف في حَبْنَطَى) [١١٥].

يتجلى لنا من هذين النصين أن ابن الحاجب لم يذكر مثلاً لقوله: (أو فيها)، بل ذكر مثلاً لقوله: (أو فيهما)، وهو حَبْنَطَى [١١٦]، فاستدرك عليه ركن الدين وجاء بلفظ مُعَنَّسٍ لمثال قوله: (أو فيها)، مما دفع اليزدي إلى الاعتراض عليه بقوله: (وهو خطأ؛ إذ الغرض فقدان الاشتقاق، وهو في ذلك واضح؛ لأنّه اسم الفاعل من الأَقْعِنَسَاسِ) [١١٧].

جاء في شرح الشافية لابن الحاجب: (فإن لم يكن اشتقاق ولا خروج عن الأصول بنفسه، ولا بزنة أخرى له، ولم تكن غلبة مخصوصة تدلّ على الزيادة مما ذكرناه فإن تعدد الغالب مع ثلاثة أصول حكم بالزيادة فيها أو فيهما كَحَبْنَطَى يحكم بزيادة النون والياء جميعاً؛ لأنّ كل واحدة منهما غالبية في محلها في الزيادة مع ثلاثة أصول فوجب الحكم بزيادتهما) [١١٨].

فيتضح من هذا النص أن لا يكون هناك اشتقاق، وهذا ما يؤيد صحة اعتراض اليزدي على ركن الدين، إذ إنّ لفظ «مُعَنَّسٍ» الزائد فيه معلوم بالاشتقاق؛ لأنّه اسم فاعل من لفظ الأَقْعِنَسَاسِ، يقال: أَعْنَسَ الرجلُ أَعْنَسَاساً فهو مُعَنَّسٌ.

ولم يقتصر اعتراضه على ركن الدين فقط، بل اعترض كذلك على ابن الحاجب فيما مثل به، والجاربردي، إذ قال: (ولقائل أن يقول: كون حَبْنَطَى فَعْنَلَى، معلوم بالاشتقاق، والمفروض فقده، فلا يستقيم، قال سيبويه [١١٩]: وَحَبْنَطَى؛ لأنّه من حَبِطَ، أي: نونه زائدة... وأورد آخر [١٢٠]: أَهْجِرَى للعادة [١٢١]، وقال [١٢٢]: «قيل سمي بذلك؛ لأنّه يهجر إليها»، فتعرض للاشتقاق، والكلام فيما هو مفقود فيه) [١٢٣].

وقد استدل اليزدي على اشتقاق «حَبْنَطَى» بقول سيبويه المذكور آنفاً، ولكني لم أقف عليه في الكتاب، ويبدو لي أنّه فهم ذلك من أقواله ونقله بالمعنى، فمن ذلك قوله: (وتلحق

خامسة مع زيادة غيرها لغير التأنيث، ولا تلحق خامسة في بنات الثلاثة إلا مع غيرها من الزوائد؛ لأن بنات الثلاثة لا تصير عدة الحروف أربعة إلا بالزيادة، لأنك تريد أن تجاوز الأصل، فيكون الحرف على «فَعْنَلِي» في الاسم والصفة، فالاسم نحو: القَرْنَبِي<sup>[١٢٤]</sup>، والعَلَنْدِي<sup>[١٢٥]</sup>، والوصف: الحَبْنَطِي<sup>[١٢٦]</sup>.

فالملاحظ أنّ سيبويه جعل النون والألف في حَبْنَطِي زائدتين للإلحاق بـ«سَفْرَجَل» فلم يبق منه إلا «حَبِطًا»، ولو استدل اليزدي بكلام المازني، لكان أوضح، إذ قال: (ومثل ذلك: حَبْنَطِي، ودَلَنْطِي<sup>[١٢٧]</sup>، وسَرَنْدِي<sup>[١٢٨]</sup>، النون والألف زائدتان، لأنك تقول: حَبِطَ بطنه، ودَلَطَهُ بيده، وسَرَدَهُ، فهذا من الثلاثة، وقد ألحق بالخمسة)<sup>[١٢٩]</sup>.

فتلاحظ أنّه أبان عن هذه الحروف الزوائد بالاشتقاق.

وأما ما ذكره الجاربردي مثالا لقول ابن الحاجب: (أو فيها)، فلا يستقيم؛ إذ إنّ كون «إِهْجِيْرِي» «إْفْعِيْلِي»<sup>[١٣٠]</sup> معلوم بالاشتقاق. جاء في كتاب العين: (رأيتَه يَهْجُرُ هَجْرًا وَهَجِيْرِي وَإِجِيْرِي لغة وإِهْجِيْرِي لغة فيه)<sup>[١٣١]</sup>. وجاء في المحكم أيضاً: (وَهَجَرَ في نومه ومرضه يَهْجُرُ هَجْرًا وَهَجِيْرِي وإِهْجِيْرِي: هَذِي)<sup>[١٣٢]</sup>، وغيرها من كتب اللغة<sup>[١٣٣]</sup>.

ثم أورد اليزدي -بعد أن اعترض على ابن الحاجب، وركن الدين، والجاربردي- أمثلة عدم فيها الاشتقاق، إذ قال: (والمثال الجامع للوصفين قولهم: قَرْنُوَةٌ<sup>[١٣٤]</sup>، موازن تَرْفُوَةٌ، لضرب من النبات، نصّ في الكتاب<sup>[١٣٥]</sup> أن لا اشتقاق له، وقولهم: بَرَهْرَهَةٌ للجارية البيضاء. من الكتاب أيضاً عقيب ذكرها وذكر أخواتها مع ذكر اشتقاق بعض أخواتها وترك اشتقاقها<sup>[١٣٦]</sup>): «إذا رأيت الحرفين قد ضوعفا فاجعل الاثنين منهما زائدتين ولا تكلفن أن تطلب ما اشتق بلا تضعيف فيه»، هذا تحقيق فقدان الاشتقاق، أما غلبة الزيادة فتحقيقها أنّ الواو قبل التاء في آخر الكلمة غالبية كَقَلْنَسُوَةٍ، وهذا ظاهر، وأمر التاء أظهر)<sup>[١٣٧]</sup>.

ولم يكن اليزدي أول من ذكر أمثلة لقول ابن الحاجب «بالزيادة فيها»، بل سبقه في ذلك الرضي، غير أنّه ذكر حَبْنَطِي متابعاً في ذلك ابن الحاجب، ولم يعترض عليه، إذ قال: (قوله: «بالزيادة فيها»، أي: في الغوالب، كما في قَيْقَبَان<sup>[١٣٨]</sup>، وَسَيْسَبَان<sup>[١٣٩]</sup>. قوله: «أو فيهما»، أي: الغالبين، كما في حَبْنَطِي، وقد عرفت زيادة النون والألف فيه بالاشتقاق أيضاً؛ لأنّه العظيم البطن، من حَبِطَتِ الماشية حَبِطًا، وهو أن ينتفخ بطنها من أكل الذُرْقِ<sup>[١٤٠]</sup>)<sup>[١٤١]</sup>.



مع أنه ذكر قبل هذا الكلام ما نصه: (اعلم أنّ الحرف الغالب زيادته إذا تعدد مع عدم الاشتقاق)<sup>[١٤٢]</sup>، فنلاحظ أنه ذكر عدم الاشتقاق مع تعدد الغالب زيادته، فكان عليه أن يعترض على ابن الحاجب؛ لأنّ المفروض فيما هو مفقود فيه.

أما بقية شراح الشافية، فمنهم من تابع ابن الحاجب ولم يذكر سوى حَبْنَطَى<sup>[١٤٣]</sup>، ومنهم من تابع الجاربردي<sup>[١٤٤]</sup> ومنهم من تابع الرضي<sup>[١٤٥]</sup>، وعندني أنّ ما ذكره اليزدي هو الصحيح.

#### المسألة الثانية عشرة: تأثير الكسرة في الألف المنقلبة عن الواو:

قال ابن الحاجب في الإمالة: (ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن واو، ونحو: من باب، وماله، والكبا<sup>[١٤٦]</sup> شاذ، كما شدّ العشا والمكا<sup>[١٤٧]</sup>، وباب، ومال، والحجاج، والناس، لغير سبب. وأما إمالة الرّيا فلاجل الرّاء)<sup>[١٤٨]</sup>.

يقول ركن الدين: (ولا تؤثر الكسرة الواقعة بعد ألف منقلبة عن واو، نحو: من باب، وماله، ومن باب، ومال؛ لضعف هذا السبب وهو الكسرة، لكون الألف منقلبة عن واو، ولا ترجع إلى الياء بحال)<sup>[١٤٩]</sup>.

اعتراض اليزدي على قوله هذا؛ وذلك لأنّه جعل الكسرة التي لا تؤثر في جواز إمالة الألف المنقلبة عن واو بعدها، إذ قال: (ومن الشارحين من جعل الكسرة في قوله: «ولا تؤثر الكسرة» الواقعة بعد المنقلبة عن الواو، ولم يجرها على الإطلاق، وهو ليس بسديد؛ لأمرين: أحدهما: أنّه يستلزم أن تكون إمالة الكبا قياسية، وظاهر أنّ المصنف حكم بشذوذها)<sup>[١٥٠]</sup>.

والثاني: أنّه يقتضي فساد قوله: «وأما الرّيو فلاجل الرّاء»؛ إذ التقدير أنّ الكسرة التي لا تؤثر هي الواقعة بعد الألف، لا الواقعة قبلها، فتكون حينئذ إمالة «الرّيو» على القياس، فلا يحتاج إلى التأويل؛ لكنه يؤول، فثبت أنّ الصحيح أن يكون مراد المصنف الإطلاق)<sup>[١٥١]</sup>.

وإذا رجعنا إلى شرح ابن الحاجب لشافيته يتضح لنا أنّه لم يقيد الكسرة بعد المنقلبة عن الواو، إذ قال: (ولا يؤثر الكسرة في المنقلبة عن واو، لضعف هذا السبب عما هو عن واو ولا تُرجع إلى الياء بحال، فإمالتهم الكبا ومن باب، وماله شاذ، كما شدّ العشا، والمكا، والحجاج، والناس، وباب، ومال، في الرفع بغير سبب، وأما إمالتهم الرّيا؛ فلاجل الرّاء، وكون الكسرة عليها ككسرتين)<sup>[١٥٢]</sup>.

فالملاحظ أنّ الكسرة لا تؤثر في إمالة الألف المنقلبة عن الواو سواء كانت قبلها أو بعدها، فلا تمال إذا كانت كذلك، أمّا إمالتهم نحو: من باب، وماله والكبا، فشاذ؛ لأنّها من نوات

الواو فلا تمال، ولا تؤثر في إمالتها الكسرة، فذلك كانت إمالتها على خلاف القياس، وكذلك كان قياس «الرِّبَا» أن لا تمال؛ لأنَّه من ذوات الواو، لقولهم في التثنية: رِبَوَانٌ، وأجابوا بأنَّ السبب لَمَّا كان قوياً أثَّر، وهو كون الكسرة على الراء ككسرتين<sup>[١٥٢]</sup>. وقد رأيت ابن يعيش يجعل السبب في ذلك أنَّهم قالوا في تثنيتهما: رِبَيَانٌ، جعلوه من الياء وأمالوه لذلك مع كسرة الراء في أوله<sup>[١٥٤]</sup>.

وقد رأيت من اللغويين من عكس هذا الأمر، فجعل تثنية رِبَا رِبَيَانٌ بالياء على التخفيف، وأصله من الواو؛ وذلك لأنَّ مادة «الرِّبَا» من «رَبُو» يقال: رَبَا الشيء يَرْبُو رَبُوءاً وَرَبُوءاً بالفتح ورِبَاءً بالكسر والمد: إذا زَادَ وَنَمَّا، وَإِنَّمَا تُثْنِي بالياء؛ للإمالة السائغة فيه من أجل الكسرة<sup>[١٥٥]</sup>. فتثنية رِبَا على رِبَوَانٌ بالواو على الأصل، وقد يقال: رِبَيَانٌ بالياء على التخفيف وأصله الواو.

ولم أر من شراح الشافية<sup>[١٥٦]</sup> من ذهب إلى ما ذهب إليه ركن الدين، بل كلهم يجرون الكسرة على الإطلاق إلا الرضي، فقد اعترض على القاعدة الصرفية برمتها وهذا أمر آخر غير الذي نحن بصدد، إذ قال: (أقول أظن قوله: «ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن الواو»، وهما نشأ له من قول صاحب المفصل: «إن إمالة الكِبَا شاذ»، قال: أي الزمخشري<sup>[١٥٧]</sup>: «أما إمالة الربا فلأجل الراء»، هذا قوله، وقال سيبويه<sup>[١٥٨]</sup>: «ومما يميلون ألفه قولهم: مررت ببابه، وأخذت من ماله في موضع الجر، شبهوه بكاتب وساجد، قال: والإمالة في هذا أضعف؛ لأن الكسرة لا تلزم»، فضعفها سيبويه لأجل ضعف الكسرة لا لأجل أن الألف عن واو، ولو لم تؤثر الكسرة في إمالة الألف منقلبة عن واو، لم يقل إنَّ الإمالة ضعيفة لضعف الكسرة، بل قال: ممتنعة؛ لكون الألف عن واو، قال: -أعني سيبويه- إنما يمال مَالٌ إذا كسرت اللام بعدها<sup>[١٥٩]</sup>، فتبين أنَّه لم يفرق في تأثير الكسرة بين الألف المنقلبة عن واو وبين غيرها، ولم أر أحداً فرق بينهما إلا الزمخشري والمصنف<sup>[١٦٠]</sup>.

وما ذكره الرضي من أنَّه لم يفرق بينهما إلا الزمخشري والمصنف، ليس بسديد؛ إذ إنَّ الزجاجي ذكر إمالة ما كان منقلباً عن الياء فقط، ولم يذكر غيره<sup>[١٦١]</sup>، وكذا فعل ابن جني<sup>[١٦٢]</sup>، وكذلك ابن الخباز<sup>[١٦٣]</sup> إلا أنَّه ذكر ما كان منقلباً عن الياء والواو، لكن عدَّ ما كان منقلباً عن الواو إمالته على جهة الشذوذ، إذ قال: (وأما الألف المنقلبة، فلا تخلو من أن تكون عيناً أو لاماً، فإن كانت عيناً أميلت إن كانت منقلبة عن الياء، تقول: في «نابٍ، وعابٍ»: «ناب وعاب»، لقولك: أنياب، وعيوب، وإن كانت من الواو: لم تُمَلْ، وذلك نحو: «بابٍ، ومالٍ»، وقد أميلا على جهة الشذوذ، قالوا: مررت ببابه، وأخذت من ماله<sup>[١٦٤]</sup>).

وخلاصة القول إنَّ الكسرة لا تؤثر في إمالة الألف المنقلبة عن الواو سواء أكانت قبلها أم بعدها، أمَّا الرضي فيرى أنَّه لا فرق في تأثيرها بين الألف المنقلبة عن الواو وبين غيرها، واعتمد على كلام سيبويه.

#### المسألة الثالثة عشرة: مخارج الحروف الأصلية:

قال ابن الحاجب في مخارج الحروف الأصلية: (وَلِلَّامِ مَا دُونَ طَرْفِ اللِّسَانِ إِلَى مُنْتَهَاهُ وَمَا فَوْقَ ذَلِكَ، وَلِلرَّاءِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا، وَلِلنُّونِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا)<sup>[١٦٥]</sup>.

يقول ركن الدين: (والظاهر أنَّ ضمير المثني يعود إلى ما دون أول طرف اللسان وما يحاذيه من أدنى الحنك، أي: وللراء والنون منهما ما يلي ما دون أول طرف اللسان وما يحاذيه. ولم يظهر من بين مخرجيهما فرق على ما ذكر)<sup>[١٦٦]</sup>.

اعترض اليزدي على كلامه هذا، فقال: (وهو غير سديد؛ لإفادة التكرير الفرق، فكأنه قال: وللراء من اللسان وما فوقه ما يلي ما للام من اللسان وما فوقه، وللنون من اللسان وما فوقه ما يلي ما للراء من اللسان وما فوقه)<sup>[١٦٧]</sup>.

وكلام اليزدي سديد؛ لأنَّ ابن الحاجب لو أراد ذلك لما كرر قوله: «منهما ما يليهما» للحرفين؛ إذ لو قال: وللراء والنون منهما ما يليهما لم يظهر فرق بين مخرجي الراء والنون، قال الجاربردي: (ولذلك لم يقل المصنف: وللراء والنون منهما ما يليهما، بل أفرد كل واحد بالذكر إشارة إلى أنَّ مخرج الراء أدخل قليلاً من مخرج النون؛ وذلك لانحراف الراء إلى مخرج اللام... وبه يندفع ما ذكر بعض الشارحين من أنَّه لم يظهر بين مخرجي الراء والنون فرق على ما ذكر المص)<sup>[١٦٨]</sup>.

يتبين لنا من نص الجاربردي أنَّ اليزدي مسبوق بهذا الاعتراض. لكن ابن الحاجب في شرح المفصل ذكر كلاماً يخالف ما قاله في الشافية عندما ذكر الزمخشري مخرج النون والراء بقوله: (وللنون ما بين طرف اللسان وفوق الثنايا، وللراء ما هو أدخل في ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون)<sup>[١٦٩]</sup>، علق عليه ابن الحاجب قائلاً: (وذكره لمخرج الراء بهذه الصفة مقتصرًا يؤذن بأنَّه قبل النون؛ لأنَّه إذا كان أدخل كان قبل، وإنَّما أراد أنَّ المخرج بعد مخرج النون، وإنَّما يشاركه ذلك لا على أنَّه يستقل به، ألا ترى أنَّك إذا نطقت بالنون والراء ساكنتين وجدت طرف اللسان عند النطق بالراء فيما هو بعد مخرج النون؟ هذا هو الذي يجده المستقيم الطبع، وقد يمكن إخراج الراء مما هو أدخل من مخرج النون، أو من مخرجها، ولكن بتكلف، لا على حسب

## اعتراضات الخضر اليزدي على ركن الدين الاسترابادي في شرح الشافية

إجراء ذلك على الطبع المستقيم، والكلام في المخارج إنّما هو على حسب استقامة الطبع لا على التكلف<sup>[١٧٠]</sup>.

وهذا الذي ذكره الزمخشري، هو مذهب أكثر العلماء، وفي مقدمتهم سيبويه<sup>[١٧١]</sup>، خلافاً لقطرب، والجرمي<sup>[١٧٢]</sup>، والفراء، وابن كيسان، في زعمهم أنّ اللام والنون والراء من مخرج واحد فقط<sup>[١٧٣]</sup>، وقد نسب هذا الأمر كذلك إلى ابن دريد<sup>[١٧٤]</sup>، ولكنني رأيت في كتابه جمهرة اللغة ما يخالف هذا الادعاء، ويذهب إلى ما ذهب إليه الجمهور، إذ قال: (ذكر قوم من النحويين أنّ هذه التسعة والعشرين حرفاً لها ستة عشر مجرى... ثم النون تحت حافة اللسان اليُمْنَى، واللام قريبة من ذلك، والراء، إلا أنّ الراء أدخل منه بطرف اللسان في الفم)<sup>[١٧٥]</sup>.

ولم أر من شراح الشافية<sup>[١٧٦]</sup> من ذكر ما ذكره ركن الدين، من أنّه لم يظهر فرق بين مخرجي الراء والنون على ما ذكره ابن الحاجب.

وهناك ملاحظة مهمة، وهي أنّ ابن الحاجب جعل المخرج التاسع لحرف الراء في حين جعله سيبويه لحرف النون. وكذلك المخرج العاشر الذي عينه ابن الحاجب لحرف النون في حين نجد سيبويه قد جعله لحرف الراء. ورُبّما يعود هذا للذوق والطبع في تصنيف الحرف على الملاحظة الذاتية.

وهناك ملاحظة أخرى وهي أنّ ابن الحاجب في كلامه على مخرج الراء، والنون اقتصر على الوصف المختصر في حين نجد سيبويه توسع فيه، وكان أدق منه في وصف مخرجيهما، إذ قال: (ومن حافة اللسان من أدناه إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا مخرج النون. ومن مخرج النون غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلاً؛ لانحرافه إلى اللام مخرج الراء)<sup>[١٧٧]</sup>.

ولعل السبب في ذلك أنّ ابن الحاجب لم تكن دراسته للأصوات غاية في ذاتها، بل كانت وسيلة من الوسائل التي توصله إلى دراسة أحكام الحروف من حيث الإدغام والإبدال.

### المسألة الرابعة عشرة: مخارج الحروف الفرعية:

قال ابن الحاجب في مخارج الحروف الفرعية: (وَمَخْرَجُ الْمُتَفَرِّعِ وَاضِحٌ، وَالْفَصِيحُ ثَمَانِيَةٌ: هَمْزَةٌ بَيْنَ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ، وَالثُّنُونُ الْحَقِيقَةُ، نَحْوُ: عِنْدَكَ، وَأَلْفُ الْإِمَالَةِ، وَلَا مُنْجِيحٍ، وَالصَّادُ كَالزَّايِ، وَالسِّينُ كَالجِيمِ، وَأَمَّا الصَّادُ كَالسِّينِ، وَالطَّاءُ كَالثَّاءِ، «وَالطَّاءُ كَالثَّاءِ»<sup>[١٧٨]</sup>، وَالْفَاءُ كَالْبَاءِ<sup>[١٧٩]</sup>، وَالضَّادُ الصَّعِيفَةُ، وَالكَافُ كَالجِيمِ، فَمُسْتَهْجَنَةٌ. وَأَمَّا الْجِيمُ كَالكَافِ، وَالجِيمُ كَالسِّينِ فَلَا يَتَحَقَّقُ)<sup>[١٨٠]</sup>.

يقول ركن الدين: (اعلم أنّ المصنف ذكر من المنقرع عن الأصول الذي هو مستحسن ثمانية، ومن المستهجن خمسة، وهما مع الأصول التي هي تسعة وعشرون اثنان وأربعون التي هي رأي سيبويه)<sup>[١٨١]</sup>.

واعترض عليه اليزدي بقوله: (وليس الأمر كذلك، بل قال سيبويه بعد ذكر الباء التي كالفاء)<sup>[١٨٢]</sup>: «وهذه التي تمتها ثلاثة وأربعين جيدها، ورديتها أصله التسعة والعشرون»<sup>[١٨٣]</sup>.

واعترض اليزديّ على ركن الدين، ليس بمستقيم؛ وذلك لأنّ سيبويه لم يذكر ذلك، فمن أين له هذا العدد؟ يقول سيبويه: (فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً، ... وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هُنَّ فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتُستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم، يُعنى بها أهل الحجاز، في قولهم: الصّلاة، والزّكاة، والحياة، وتكون اثنتين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من تُرتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والطاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء، وهذه الحروف التي تمتها اثنتين وأربعين جيدها ورديتها أصلها التسعة والعشرون)<sup>[١٨٤]</sup>.

يتجلى لنا من هذا أنّ سيبويه عد أصل الحروف العربية تسعة وعشرين حرفاً، وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف مستحسنة، وتكون اثنتين وأربعين حرفاً بحروف مستهجنة؛ إذ جعل الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف شيئاً واحداً، وهذا ما أكده السيرافي، إذ قال: (وأما السبعة الأحرف التي هي تنمة الاثنتين والأربعين حرفاً، فأولها الكاف التي بين الجيم والكاف... والجيم التي كالكاف هي كذلك، وهما جميعاً شيء واحد، إلا أنّ أصل أحدهما الجيم والأصل الآخر الكاف، ثم يقلبونه إلى هذا الحرف الذي بينهما، والدليل على أنهما شيء واحد أنك إذا عدت ما بعد الخمسة والثلاثين فهو سبعة بعدهما واحداً وثمانية بعدهما اثنان)<sup>[١٨٥]</sup>.

وأكدته كذلك الشنتمري<sup>[١٨٦]</sup> بقوله: (ذكر سيبويه التسعة والعشرين حرفاً المعروفة من حروف المعجم، وذكر أنّها تكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هي فروع، وأصلها من التسع والعشرين، وهي كثيرة مستحسنة. وذكر أنّها تصير اثنتين وأربعين بحروف غير مستحسنة)<sup>[١٨٧]</sup>.

وقال أيضاً: (فأما السبعة غير المستحسنة التي هي تنمة الاثنتين والأربعين حرفاً، فأولها الكاف التي بين الجيم والكاف، وهي في لغة لأهل اليمن، يقولون في جَمَلٍ: كَمَلٌ، وفي رَجُلٍ: رَكُلٌ، فهي عند أهل المعرفة معيبة مرذولة. والجيم التي كالكاف، وهي كذلك، وهما جميعاً شيء واحد...) [١٨٨].

وليس هذا فحسب، بل هناك أمور أخرى تثبت وتؤكد أنّ سيبويه لم يذكر هذا العدد الذي ذكره اليزدي، ومن ذلك: أنّ جميع مطبوعات كتاب سيبويه [١٨٩] لم تذكر الثلاثة والأربعين حرفاً، بل تكرت الاثنتين والأربعين حرفاً، ولم تذكر أنّ هناك نسخاً أخرى أشارت إليه، فضلاً عن ذلك أنني وجدت نسخة للكتاب مكتوبة بخط ابن خروف الإشبيلي [١٩٠]، كتبت سنة ٥٦٢ هـ ولم تشر كذلك إلى هذا العدد [١٩١].

يتجلى لنا من كل هذا أنّ اليزدي لم يكن مصيباً في اعتراضه على ركن الدين، وربما اعتقد أنّ الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، حرفين لا حرفاً واحداً، أو اطلع على نسخة فيها هذا الرقم؛ لأنّ نسخ الكتاب كثيرة جداً.

وأول من ذكر أنّ الحروف العربية جيدها ورديها ثلاثة وعشرون حرفاً هو ابن جني [١٩٢]، إذ راعى الأصل في الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، فعدهما حرفين، وتبعه على ذلك الزمخشري [١٩٣]، وابن عصفور [١٩٤].

#### المسألة الخامسة عشرة: وصل الحروف وشبهها ب(ما) اذا كانت حرفاً:

قال ابن الحاجب في الفصل والوصل: (فَقَدْ وَصَلُوا الْحُرُوفَ وَشَبَّهَهَا بِ«مَا» الْحَرْفِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ [١٩٥]، وَأَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ، وَكُلَّمَا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، بِخِلَافِ: إِنَّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ، وَأَيْنَ مَا وَعَدْتَنِي، وَكُلُّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ، وَكَذَلِكَ: مِنْ مَا، وَعَنْ مَا، فِي الْوَجْهِينِ، وَقَدْ تُكْتَبَانِ مُتَّصِلَتَيْنِ مُطْلَقاً؛ لِوَجُوبِ الْإِذْعَامِ) [١٩٦].

لم يكتف ركن الدين بأمثلة ابن الحاجب، بل ذكر صوراً أخرى للوصل، ومن ذلك قوله: (وإذا لقيت ميم «أم» ميماً من كلمة أخرى كتبت بميم واحدة، نحو: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِيْتُ﴾ [١٩٧]، ونحو: ﴿أَهْمُ أَشَدُّ حَلْفًا أَمْ مَنْ حَلَفْنَا﴾ [١٩٨] [١٩٩].

وقد اعترض اليزدي على إطلاقه هذا الحكم، فقال: (والإطلاق غير سديد؛ إذ لا يكتب مثلاً: أَعْلَمُكَ أَغَاثُكَ أَمْ مَالُكَ؟ متصلاً) [٢٠٠]، وأنا أؤيد ما قاله اليزدي؛ وذلك لأنّ ثمة آيات في القرآن الكريم جاءت «أم» فيها مفصولة عن «مَنْ» باتفاق كتاب المصاحف [٢٠١]، وعدد آياتها

أربع، كقول الله تعالى: ﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا﴾<sup>[٢٠٦]</sup>، وقوله عز وجل: ﴿أَمْ مَنْ أَسَسَ بُيُوتَهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَأَتَّهَارَ بِهِ﴾<sup>[٢٠٦]</sup>، وقوله تعالى: ﴿أَمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا﴾<sup>[٢٠٤]</sup>، وقوله جل ثناؤه: ﴿أَفَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي ءَامِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾<sup>[٢٠٥]</sup>، أما بقية الآيات فقد جاءت «أم» فيها متصلة بـ«من»، وعددها في المصحف إحدى عشرة آية، ومن تلك الآيات على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى: ﴿أَمْ مَنْ يُحِبُّ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾<sup>[٢٠٦]</sup>، ولعل هذا الفصل والوصل في الآيات التي أشرنا إليها أنفاً يكون لسر بلاغي وإعجازي في القرآن الكريم. مثال ذلك: قوله تعالى في سورة النساء، من الآية «١٠٩»: ﴿هَاتَتْهُمُ هَتُورًا جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَدِّدُ اللَّهُ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا﴾، فنلاحظ أن المعطوف عليه وهو ﴿فَمَنْ يُجَدِّدُ اللَّهُ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾، أي: فمن يخاصم الله سبحانه وتعالى عنهم يوم القيامة؟ الجواب: لا أحد يجادل عنهم في ذلك اليوم، وإذا رجعنا إلى ما بعد «أم» وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا﴾، أي: من يكون حافظاً ومحامياً من بأس الله وعقابه؟ الجواب: لا أحد يكون عليهم وكيلاً، فلا صديق ولا شفيع ولا حميم يتصل بهم يوم القيامة ويجادل عنهم، بل لكل امرئ يومئذ شأن يغنيه. لذا قطعت «أم» عن «من» في رسم المصحف، بما يوافق حال القطع الذي عليه يوم القيامة<sup>[٢٠٧]</sup>.

وقد علل الزركشي<sup>[٢٠٨]</sup> بغير ذلك بعد أن ذكر الآيات الأربع التي أشرنا إليها آنفاً، إذ قال: (فهذه الأربعة الأحرف «من» فيها تقسم في الوجود بأنواع مختلفة في الأحكام بخلاف غيرها، مثل: ﴿أَفَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّنْ يَمْشِي﴾<sup>[٢٠٩]</sup>، فهذا موصول؛ لأنه من نوع واحد حيث يمشي على صراط مستقيم، وكذا: ﴿أَمْ مَنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾<sup>[٢١٠]</sup>، لا تفاصيل تحتها في الوجود<sup>[٢١١]</sup>).

ومهما يكن من شيء، فلا يجوز لركن الدين إطلاقه لهذا الحكم، وكان عليه أن يفصل في المسألة، أو أن يقول: إذا لقيت ميم «أم» ميماً من كلمة أخرى كتبت بميم واحدة غالباً.

**المسألة السادسة عشرة: نقصان الف الوصل بعد همزة الاستفهام في الخط:**

قال ابن الحاجب في الخط: (وَنَقُضُوا مِنْ نَحْوِ: أُنْبُكَ بَارٌّ؟ فِي الاسْتِفْهَامِ، وَ﴿أَصْطَفَى

الْبَنَاتِ﴾<sup>[٢١٢]</sup>، أَلِفُ الْوَصْلِ)<sup>[٢١٣]</sup>.

يقول ركن الدين: (اعلم أنّ في إطلاق ألف الوصل على ألف «اصطفي» و«ابنك» نظراً)<sup>[٢١٤]</sup>.

اعترض اليزدي على قوله هذا، فقال: (وأنا أقول: إن أراد بنظره أنّ ألفه ليست بألف الوصل، والظاهر هذا، فهو فاسد، وإن أراد غيره فلا أعرفه. والحق أنّ قضية لفظه تستدعي الفساد)<sup>[٢١٥]</sup>.

وما ذكره اليزدي صحيح؛ وذلك لأنّ جميع علماء العربية من نحاة، وصرفيين<sup>[٢١٦]</sup>، يسمون الألف في نحو: ابنك، واصطفي، واستغفر، وافتري، بألف الوصل، جاء في كتاب الجمل: (فإذا وقعت ألف الاستفهام مع ألف الوصل التثقت ألف الوصل بألف الاستفهام. تقول من ذلك: أتخذت زيداً خلاً؟ أصطنعت عمراً؟ ألا ترى كيف ذهب ألف الاستفهام بألف الوصل؛ لأنّ ألف الاستفهام أقوى من ألف الوصل)<sup>[٢١٧]</sup>.

وجاء في معاني القرآن: (وليس سائر ألفات الوصل هكذا. قال: ﴿أَصْطَفَىٰ أَبْنَاتٍ عَلَىٰ الْبَنِينَ﴾، وقال: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾<sup>[٢١٨]</sup>. فهذه الألفات مفتوحة مقطوعة؛ لأنّها ألف استفهام، وألف الوصل التي كانت في اصطفي، وافتري، قد ذهبت حين اتصلت الصاد والفاء بهذه الألف التي قبلها للاستفهام)<sup>[٢١٩]</sup>.

وجاء كذلك في «عمدة الكتاب» ما نصه: (فإن أدخلت على ألف الوصل ألف الاستفهام، لم يجز عند الجميع أن تكتب إلا بألف واحدة، إلا أن الأخرى تسقط في اللفظ، تقول: ابنك قال كذا؟ أسمك زيد؟ ووقع في كتاب أحمد بن جعفر في هذا غلط قبيح، قال: ابنك قال ذاك؟ أسمك زيد؟ قال: هذا بألفين. وهذا الذي قاله لا يجوز عند أحد علمته، قال الله تعالى: ﴿أَصْطَفَىٰ أَبْنَاتٍ عَلَىٰ الْبَنِينَ﴾، ولا يجوز: اصطفي، وكذلك: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ﴾<sup>[٢٢٠]</sup> (٢٢١).

وهذه الألف يطلق عليها أيضاً همزة الوصل<sup>[٢٢٢]</sup>، وليس هناك فرق بين التسميتين. ولم أر من سماها بغير هاتين التسميتين، وكان على ركن الدين حين اعترض على ابن الحاجب في تسميتها بألف الوصل أن يذكر هو تسميتها، ولكن بقي ساكناً من دون أي تعليق.

### الخاتمة:

الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين... أما بعد:

فقد توصلت بعد نهاية هذا البحث إلى نتائج أوجزها على النحو الآتي:



## اعتراضات الخضر اليزديّ على ركن الدين الاسترباديّ في شرح الشافية

- لا يختلف اثنان أنّ ركن الدين الاسترباديّ، والخضر اليزديّ عالمان جليان بارعان يشار إليهما بالبنان في علم التصريف.
- كان الخضر اليزديّ موفقاً في أغلب اعتراضاته على ركن الدين الاسترباديّ.
- تنوعت ألفاظ الاعتراض عند الخضر اليزديّ، فتارة يقول: هو وهم، هو ليس بسديد، فيه ضعف، هو خطأ، وغيرها، وهذه الألفاظ تكشف لنا أسلوبه في اعتراضه.
- لم يذكر الخضر اليزديّ اسم ركن الدين الاستربادي في شرحه للشافية صراحة، بل يقول: قال شارح، أو بعض الشارحين، وغير ذلك.
- مما يميز الخضر اليزديّ أنه كان جريئاً، وأكثر اطلاعاً من ركن الدين الاسترباديّ، وهذا ما نراه جلياً في اعتراضاته.
- ركن الدين الاسترباديّ في بعض أقواله مسبوق بأراء سابقيه، وكذلك الخضر اليزديّ، وهذا ما أثبتته الباحثة.
- كان الخضر اليزدي لا يأخذ القول كما هو، بل يطيل النظر فيه قبل إصدار الحكم.

والحمد لله من قبل ومن بعد، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الباحث

### الهوامش:

- [١] الشافية في علم التصريف: ٦.
- [٢] قال الرضي في شرحه للشافية: ٧/١ (والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك).
- [٣] شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ١).
- [٤] شرح الشافية لركن الدين: ١/١٦٨.
- [٥] ينظر: المقتصد: ٢٥٩، ٢٧٧، وشرح الشافية للرضي: ٣١٥، ٣١٤/٢.
- [٦] شرح الشافية لليزدي: ١/١٢٦.
- [٧] وهو ركن الدين، ينظر: شرحه للشافية: ١/١٦٨.
- [٨] شرح الشافية للجاربردي: ١٠.
- [٩] حاشية الجاربردي على شرحه: ١٠.
- [١٠] شرح الشافية لليزدي: ١/١٢٦.
- [١١] هو الرضي، ينظر شرحه للشافية: ٥/١.

## اعتراضات الخضر اليزدي على ركن الدين الاسترادي في شرح الشافية

- [١٢] ذكر محقق الشافية الدكتور حسن العثمان أن هناك نسخا للشافية وقع فيها مكان قوله «وللمفاعلة» قوله «وبمعنى تفاعل»، ينظر: الشافية في علم التصريف: ٢١، الهامش رقم (٤).
- [١٣] المصدر نفسه: ٢١. وقد نقل ابن الحاجب هذه العبارة من كتاب المفتاح في الصرف لعبد القاهر إلا أنه غير فيها قليلاً، ففي المفتاح: ٥٠ (واقفعل للمطاوعة غالباً، نحو: غَمَمْتُه فَاغْتَمَّ، ولِلاتِّخَاذِ، نحو: اطْبَحَ وأشَوَى، ولِلتَّصْرِيفِ، نحو: اِكْتَسَبَ، ولِلْمُفَاعَلَةِ، نحو: اجْتَوَزُوا واخْتَصَمُوا).
- [١٤] شرح الشافية لركن الدين: ٢٦٣/١.
- [١٥] ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط: (ب / ٦).
- [١٦] هو ركن الدين، ينظر شرحه للشافية: ٢٦٣/١.
- [١٧] في هاتين اللفظتين خطأ نحوي، والصواب «جائزاً مفضلاً»، ولم ينبه على ذلك محقق شرح الشافية لليزدي.
- [١٨] شرح الشافية لليزدي: ٢٢٨/١، وينظر: النكت: ٣٧٧/٢.
- [١٩] شرح الشافية للجاربردي: ٥٠.
- [٢٠] المصدر نفسه: ٥٠.
- [٢١] ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢٢٨/١.
- [٢٢] حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٥١.
- [٢٣] ينظر: المفتاح في الصرف: ٥٠.
- [٢٤] ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٠٩/١، وشرح الشافية لنقره كار: ٣١، وشرح الشافية للنظام: ٥٨، والمناهج الكافية: ٣١، وكفاية المفرطين: ٣٩، والمناهل الصافية: ٧٥/١.
- [٢٥] هذا مثل يضرب للضعيف يصير قوياً عندنا لعزنا، والبغاث طائر أبغث اللون، أي: فيه بقع بيض وسود، وهو دوين الرخمة بطيء الطيران، وهو مما يصاد. ينظر: الأمثال: لأبي عبيد: ٩٣؛ وإصلاح المنطق: ٢٦٣، والعقد الفريد: ٢٧/٣، وجمهرة الأمثال: ١٢٠، ١٤٢، والمفتاح في الصرف: ٥١، وشرح الشافية للرضي: ١١١/١.
- [٢٦] الشافية في علم التصريف: ٢١.
- [٢٧] شرح الشافية لركن الدين: ٢٦٥/١.
- [٢٨] شرح الشافية لليزدي: ٢٣١/١.
- [٢٩] بغية الطالب: ٢٤.
- [٣٠] ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢٣٠/١.
- [٣١] استسعلت المرأة، أي: صارت كالسعال، ويكنى بذلك عن كبرها. ينظر: دروس التصريف: ٧٨، ٧٩.
- [٣٢] الكتاب: ٧١/٤.
- [٣٣] ينظر: الأصول في النحو: ١٢٨/٣، ونزهة الطرف للميداني: ١٦، والممتع: ١٣٢/١، ودروس التصريف: ٧٨.
- [٣٤] الشافية في علم التصريف: ٢٢.
- [٣٥] شرح الشافية لركن الدين: ٢٦٧/١.
- [٣٦] شرح الشافية لليزدي: ٢٣٥/١.
- [٣٧] شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ٧).

## اعتراضات الخضر اليزدي على ركن الدين الاستربادي في شرح الشافية

[٣٨] ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٥٣، وشرح الشافية لنقره كار: ٣٢، والكفاية في النحو: ٩٩، والمناهج الكافية: ٣٢.

[٣٩] الشافية في علم التصريف: ٥٣.

[٤٠] جاء في كتاب العين: ٣٨١/٨ (والتَّيْنُ من الرجال: الفصح).

[٤١] شرح الشافية لركن الدين: ٤٧١/١.

[٤٢] شرح الشافية لليزدي: ٤٥٨/١.

[٤٣] الشافية في علم التصريف: ٥٢.

[٤٤] شرح الشافية لليزدي: ٤٥٧/١.

[٤٥] الكتاب: ٦٤٢/٣، ٦٤٣.

[٤٦] ولعل الصواب يكون «أبناء»؛ لأنه جمع «بَيْن» على وزن «فَعِيل» أما «أنبياء» فجمع «نَبِيَّ» على وزن «فَعِيل». ويبدو لي أنه خطأ مطبعي.

[٤٧] المفصل: ١٧١.

[٤٨] شرح الشافية لليزدي: ٤٥٨/١.

[٤٩] الشافية في علم التصريف: ٦٣.

[٥٠] الصواب: تاؤه. ويبدو أنه خطأ مطبعي.

[٥١] شرح الشافية لركن الدين: ٥٣٨/١، ٥٣٩.

[٥٢] جمع شوشاة وهو وصف، يقال: ناقة شوشاة، أي: سريعة، وامرأة شوشاة: كثيرة الحديث. ينظر: تهذيب

اللغة: ٣٠٥/١١، ولسان العرب «شوا»: ٤٤٥/١٤.

[٥٣] وهو ركن الدين، ينظر: شرحه للشافية: ٥٣٩/١.

[٥٤] شرح الشافية لليزدي: ٥٣١/١.

[٥٥] وهو مذهب أبي علي الفارسي في أحد قوليه، وابن الحاجب. ينظر: الخصائص: ٢٠٧/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٦١٣.

[٥٦] ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٥٣١/١.

[٥٧] جمع دَوْدَاة: وهي أرجوحة للصبيان، أو أثر الأرجوحة، والأرجوحة: خشبة يوضع وسطها على تل ثم يجلس غلام على أحد طرفيها وغلام آخر على الطرف الآخر، فتترجح الخشبة بهما، ويتركان فيميل أحدهما

بالآخر. ينظر: العين: ١٠١٠/٨، وجمهرة اللغة: ٢٣٢/١، ٢٣٣، ولسان العرب «دوا»: ٢٧٨/١٤.

[٥٨] الخصائص: ٤٣/٣، ٤٤.

[٥٩] سورة آل عمران: الآية ١، ٢، وهي قراءة الجماعة بفتح الميم وإسقاط الألف. وقرأ الحسن، وعمرو بن عبيد، وعاصم في رواية الأعشى، والبرجمي عن أبي بكر، وأبو جعفر الرؤاسي بإسكان الميم وقطع الألف. ينظر:

كتاب السبعة في القراءات: ٢٠٠، وإعراب القرآن للنحاس: ١٤٢/١، والمبسوط في القراءات العشر: ١٦٠.

[٦٠] الشافية في علم التصريف: ٦٤.

[٦١] شرح الشافية لركن الدين: ٥٤١/١.

[٦٢] شرح الشافية لليزدي: ٥٣٣/١.

[٦٣] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٩/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٣/٢.

## اعتراضات الخضر اليزدي على ركن الدين الاستربادي في شرح الشافية

- [٦٤] ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٤٩٤/١.
- [٦٥] ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٤٨١/١.
- [٦٦] الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٤/٢.
- [٦٧] سورة ق، من الآيتين ٢٥، ٢٦.
- [٦٨] سورة ق، من الآيتين ٣٣، ٣٤.
- [٦٩] الشافية في علم التصريف: ٦٧.
- [٧٠] هذا البيت من الرجز لزياد الأعجم. ينظر: الكتاب: ١٧٩/٤، ١٨٠، والكامل: ١٢١/٢، والنكت للشنتمري: ٦٠٠، ٦٠١، وشرح الكافية الشافية: ١٩٨٨/٤، وشرح شواهد الشافية: ٢٦١/٤.
- [٧١] هذا بيت من الرجز لأبي النجم العجلي، نسبه إليه سيبويه، وليس في ديوانه. ينظر: الكتاب: ١٨٠/٤، والأصول في النحو: ٣٨٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧١/٩، والمقرب: ٣٨٧، وشرح شواهد الشافية: ٢٦١/٤، ولكنها برواية «أزجله».
- [٧٢] شرح الشافية لركن الدين: ٥٦٣/١.
- [٧٣] اللباب: ٤١٩.
- [٧٤] ينظر: الكتاب: ١٧٩/٤.
- [٧٥] ينظر: الأصول في النحو: ٣٨٤/٢.
- [٧٦] ينظر: المقرب: ٣٨٧.
- [٧٧] ينظر: الارتشاف: ٣٩٩/١، ٤٠٠.
- [٧٨] الكتاب: ١٧٩/٤.
- [٧٩] الارتشاف: ٣٩٩/١، ٤٠٠.
- [٨٠] ينظر: الكتاب: ١٧٩/٤.
- [٨١] شرح الشافية لليزدي: ٥٥٨/١.
- [٨٢] هو سلام بن سليمان المزني، أبو المنذر القارئ النحوي البصري، نزل الكوفة، قرأ القرآن على أبي عمرو بن العلاء، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهما، وقرأ عليه يعقوب الحضرمي، وإبراهيم بن الحسن العلاف، توفي سنة ١٧١ هـ تنظر ترجمته في: ميزان الاعتدال: ١٧٧/٢، وتاريخ الإسلام: ٦٢٧/٤، وإكمال تهذيب الكمال: ١٧٨/٦، وتهذيب التهذيب: ٢٨٤/٤.
- [٨٣] سورة العصر: الآية ١.
- [٨٤] كتاب السبعة في القراءات: ٦٩٦.
- [٨٥] سورة العصر: من الآية ٣.
- [٨٦] ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ٦٩٦، والحجة للقراء السبعة: ٤٣٩/٦.
- [٨٧] ينظر: المصدران أنفسهما: ٦٩٦، ٤٣٩/٦.
- [٨٨] الشافية في علم التصريف: ٧٥، ٧٦.
- [٨٩] ينظر: الغريب المصنف: ٩٠/١، والصاح «فكل»: ١٧٩٢/٥، ولسان العرب «فكل»: ٥٢٩/١١، وتاج العروس «فكل»: ١٨٨/٣.
- [٩٠] شرح الشافية لركن الدين: ٦٢٦/٢.

## اعتراضات الخضر اليزدي على ركن الدين الاستربادي في شرح الشافية

- [٩١] شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ٣٤).
- [٩٢] شرح الشافية لليزدي: ٦٥٠-٦٤٩/٢.
- [٩٣] الأيدع: صبغ أحمر، ويقال منه: يدعت الشيء أيدعه تديعاً: إذا صبغته بالأيدع. ينظر: العين: ٢٢٥/٢، وتهذيب اللغة: ٩٠/٣، وتاج العروس «يدع»: ٤٢٦/٢٢.
- [٩٤] الجمل في النحو: ٣٩٩.
- [٩٥] أيدع غير مشتق على مذهب سيبويه، جاء في الكتاب: ٣٠٧/٤ ما نصه: (ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بأفكل وأيدع لم تصرفه. وأنت لا تشتق منهما ما تذهب فيه الألف. وإنما صارت هذه الألف عندهم بهذه المنزلة وإن لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقاً؛ لكثرة تبيينها زائدة في الأسماء والأفعال).
- [٩٦] الشافية في علم التصريف: ٧٨، وينظر: شرح الشافية لابن الحاجب: مخطوط (أ / ٣٥).
- [٩٧] ينظر: تهذيب اللغة: ٢٦٩/٦، ولسان العرب «هركل»: ٦٩٥/١١، وتاج العروس «هركل»: ١٣٠/٣١.
- [٩٨] شرح الشافية لركن الدين: ٦٣٨/٢.
- [٩٩] شرح الشافية لليزدي: ٦٧٠/٢.
- [١٠٠] المنصف: ٥٤.
- [١٠١] سر صناعة الإعراب: ٢٢٠/٢.
- [١٠٢] ينظر: العين: ١١٣/٤.
- [١٠٣] ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٢٠/٢، والممتع: ٢١٩/١، وتاج العروس «هجرع»: ٣٨٣/٢٢.
- [١٠٤] ينظر: المصادر نفسها: ٢٢٠/٢، ٢١٩/١، ٣٨٣/٢٢.
- [١٠٥] أبو الحسن السري بن أحمد الكندي الموصل، الشاعر المشهور، ولد بمدينة الموصل، لقب بالرفاء؛ لأنه كان يرفأ الثياب، توفي سنة ٣٦٢هـ. تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٣٥٩/٢، وشذرات الذهب: ٣٨١/٤، وهدية العارفين: ٣٨٣/١.
- [١٠٦] أي: في هبلع.
- [١٠٧] المحب والمحبوب: ١٠٩/١.
- [١٠٨] ينظر: المنصف: ٥٥، وسر صناعة الإعراب: ٢٢٢/٢.
- [١٠٩] شرح المفصل: ٥/١٠، وشرح الملوكي: ٢٠٥.
- [١١٠] والأسماء الثلاثة هي: هجرع، وهبلع، وهركولة.
- [١١١] سر صناعة الإعراب: ٢٢٢/٢.
- [١١٢] الشافية في علم التصريف: ٧٨، ٧٩.
- [١١٣] ولعل الصواب يكون: (إن كانت ثلاث)؛ لأن الحروف الزائدة هي: الميم، والنون والسين الأخيرة، ولم يشر إلى ذلك محقق شرح ركن الدين. ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٦٩٣/٢.
- [١١٤] وقيل: هو المتأخر أيضاً. ينظر: تهذيب اللغة: ١٢٥/١، والصاح «قعس»: ٩٦٤/٣، ولسان العرب «قعس»: ١٧٨/٦.
- [١١٥] شرح الشافية لركن الدين: ٦٣٩/٢.
- [١١٦] الحَبْنُطَى: القصير البطين، أو العظيم البطن، أو الممتلئ غيضاً أو بطنه. ينظر: جمهرة اللغة: ٤٨/١، والصاح «حبط»: ١١١٨/٣، ولسان العرب «حبط»: ٢٨١/٧.

## اعتراضات الخضر اليزدي على ركن الدين الاستربادي في شرح الشافية

- [١١٧] شرح الشافية لليزدي: ٦٧٢/٢.
- [١١٨] شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ٣٥).
- [١١٩] لم أقف على هكذا نص في الكتاب.
- [١٢٠] وهو الجاربردي، ينظر: شرحه للشافية: ٢٣٢.
- [١٢١] جاء في الصحاح «هجر»: ٨٥٢/٢ (والهَجِيرُ، مثال الفَيْسِقِ، الدأب والعادة. وكذلك الهَجِيرِيُّ والإهْجِيرِيُّ. يقال: ما زال ذاك هَجِيرًا، وإهْجِيرًا، وإجْرِيًا، أي: عادته ودأبه).
- [١٢٢] ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٢٣٢.
- [١٢٣] شرح الشافية لليزدي: ٦٧٢/٢.
- [١٢٤] القرنبي مقصور: دويبة طويلة القوائم شبيهة الخنفساء، أو أعظم منه شيئاً. ينظر: العين: ٢٦٤/٥، والصحاح «قرب»: ٢٠٠/١، ولسان العرب «قرب»: ٦٧١/١.
- [١٢٥] العلندي: البعير الضخم الشديد، وكذلك الفرس، وقيل: هو الغليظ من كل شيء، وقيل: هو ضرب من شجر الرمل يهيج له دخان شديد. ينظر: العين: ٤١/٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ١٧/٢، ولسان العرب «عد»: ٣٠١/٣.
- [١٢٦] الكتاب: ٢٦٠/٤.
- [١٢٧] الدلنطي: السمين، وقيل: الضخم الغليظ المناكب، وقيل: الشديد الصلب. ينظر: الصحاح «دلظ»: ١١٧٣/٣، ولسان العرب «دلظ»: ٤٤٤/٧، وتاج العروس «دلظ»: ٢٢٨/٢.
- [١٢٨] السرندي: الجريء من الرجال، وقيل: الشديد. ينظر: العين: ٣٤٠/٧، ولسان العرب «سرد»: ٢١٢/٣، وتاج العروس «سرد»: ١٨٧/٨.
- [١٢٩] المنصف: ٧٥.
- [١٣٠] ينظر: الكتاب: ٢٤٧/٤.
- [١٣١] العين: ٣٨٧/٣.
- [١٣٢] المحكم والمحيط الأعظم: ١٥٧/٤.
- [١٣٣] ينظر: جمهرة اللغة: ٤٦٩/١، وتهذيب اللغة: ٣٠/٦، والمخصص: ٤٩٦/١، ولسان العرب «هجر»: ٢٥٣/٥.
- [١٣٤] القنوة: هي حشيشة، وقيل هي عشبة يضرب ورقها إلى الحمرة، وقيل: خضراء غبراء على ساق، لها ورق كالسنبله، وقيل: عشبة يطول ورقها كورق الحندقوقا، وهذه العشبة تتخذ في دباغة الجلود. ينظر: كتاب النبات: ١٠٧/٣، والمعتمد في الأدوية: ٢٨١، ولسان العرب «قرن»: ٣٤٠/١٣.
- [١٣٥] جاء في الكتاب: ٣١٥/٤ (وأما قَرْنُوَةٌ فهي بمنزلة ما اشتقت مما ذهب فيه الواو نحو: خِرْوَعُ فِعْوَلٍ؛ لأنه من التخرع والضعف؛ لأنه ليس في الكلام على مثال: قَحْطَبَةٌ، فالواو والياء بمنزلة أختهما).
- [١٣٦] ينظر: الكتاب: ٣٢٧/٤.
- [١٣٧] شرح الشافية لليزدي: ٦٧٣/٢.
- [١٣٨] القيقبان: وهو خشب تتخذ منه السروج. ينظر: الصحاح «ققب»: ٢٠٤/١، ولسان العرب «ققب»: ٦٧/٤، وتاج العروس «ققب»: ٦٧/٤.

## اعتراضات الخضر اليزدي على ركن الدين الاستربادي في شرح الشافية

- [١٣٩] السيسبان: شجر ينبت من حبة ويطول ولا يبقى على الشتاء، ورقه كورق الدفلى، حسن ثمره، نحو خرائط السمسم إلا أنها أدق، وقيل: هو نوع من العنب. ينظر: شمس العلوم: ٣٠٧٠/٥، ولسان العرب «سبب»: ٤٦٠/١، وتاج العروس «سبب»: ٥٨/٣.
- [١٤٠] الذُرْق: النبتة التي تسمى الحنْدُقُوق. ينظر: العين: ١٣٣/٥، وديوان الأدب: ٢٥٤/١، والصاح «ذرق»: ١٤٧٨/٤، والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٢٩٤.
- [١٤١] شرح الشافية للرضي: ٣٩١/٢.
- [١٤٢] المصدر نفسه: ٣٨٦/٢.
- [١٤٣] ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ١٥٩، وشرح الشافية للنظام: ٢٢٢.
- [١٤٤] ينظر: الكفاية في النحو: ٤٠٠، والمناهج الكافية: ١٥٩، وشرح الشافية لعصام الدين الإسفراييني: ١٤١، وكفاية المفرطين: ١٦٨.
- [١٤٥] ينظر: المناهل الصافية: ١٥٧/٢.
- [١٤٦] الكِبَا: بالكسر والقصر: الكناسة والتراب الذي يكنس من البيت. ينظر: المقصور والممدود للشاء: ٤٨، وتهذيب اللغة: ٢١٧/١٠، ولسان العرب «كبو»: ٢١٣/١٥، وتاج العروس «كبو»: ٣٧٣/٣٩.
- [١٤٧] المَكا بالفتح والقصر: جحر الثعلب ومجثم الأرنب. ينظر: العين: ٤١٩/٥، والمقصور والممدود للقالبي: ١١٧، والصاح «مكا»: ٢٤٩٦/٦، وتاج العروس «مكو»: ٥٥١/٣٩.
- [١٤٨] الشافية في علم التصريف: ٨٣.
- [١٤٩] شرح الشافية لركن الدين: ٦٦٥/١.
- [١٥٠] ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (ب / ٣٦).
- [١٥١] شرح الشافية لليزدي: ٧٢١/٢، ٧٢٢.
- [١٥٢] شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (ب / ٣٦).
- [١٥٣] ينظر: المفصل: ٢٨٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٦٠٣، ٦٠٤.
- [١٥٤] ينظر: شرح المفصل: ٦٤/٩.
- [١٥٥] ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣٢٧/١٠.
- [١٥٦] ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٢٣٩، وشرح الشافية لنقره كار: ١٦٦، وشرح الشافية للنظام: ٢٣٥، وشرح الشافية لعصام الدين الإسفراييني: ١٤٦، وكفاية المفرطين: ١٧٥.
- [١٥٧] ينظر: المفصل: ٢٨٧، ونصه يقول: (وقد شذ عن القياس قولهم: الحجاج والناس ممالين وعن بعض العرب: هذا مالٌ وبابٌ، وقالوا: العشا والمكا والكبا وهؤلاء من الواو، وأما قولهم: الرِّبَا فلأجل الرءاء).
- [١٥٨] ينظر: الكتاب: ١٢٢/٤.
- [١٥٩] ينظر: المصدر نفسه: ١٢٨/٤.
- [١٦٠] شرح الشافية للرضي: ٨/٣.
- [١٦١] ينظر: الجمل في النحو: ٣٩٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٨٢/٢، ٣٨٣.
- [١٦٢] ينظر: اللمع: ١٥٧، وشرح اللمع للأصفهاني: ٨١٣.
- [١٦٣] هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور، شمس الدين بن الخباز الإربلي الموصلية النحوي الضرير، توفي في الموصل سنة ٦٣٧ أو ٦٣٩ هـ، ومن مصنفاته: النهاية في النحو، والغرة المخفية في

## اعتراضات الخضر اليزدي على ركن الدين الاسترادي في شرح الشافية

- شرح الدرّة الألفية لابن معيط. تنظر ترجمته في: نكت الهميان: ٧٢، والبلغة: ٧٢، وبغية الوعاة: ٣٠٤/١، والأعلام: ١١٧/١، وهدية العارفين: ٩٥/١.
- [١٦٤] توجيه للمع: ٦٠٢.
- [١٦٥] الشافية في علم التصريف: ١٢١.
- [١٦٦] شرح الشافية لركن الدين: ٩١٢/٢.
- [١٦٧] شرح الشافية لليزدي: ٩٨٧/٢.
- [١٦٨] شرح الشافية للجاريدي: ٣٣٧.
- [١٦٩] المفصل: ٣٣٤.
- [١٧٠] الإيضاح في شرح المفصل: ٧٢١.
- [١٧١] ينظر: الكتاب: ٤٣٣/٤، والأصول في النحو: ٤٠٠/٣٠، وسر صناعة الإعراب: ٦٠/١، واللباب للعكبري: ٥٣٢، والممتع: ٦٧٠/٢، والارتشاف: ٦/١، ٧، والهمع: ٤٨٨/٣.
- [١٧٢] أبو عمر صالح بن إسحاق النحوي، هو مولى جرم بن زيان، وجرم من قبائل اليمن، قرأ كتاب سيوييه على الأخفش الأوسط، وأخذ العربية عن يونس بن حبيب، توفي سنة ٢٢٥هـ، في أيام المعتصم، وكانت وفاته في أصفهان. تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: ١١٤، ومعجم الأدباء: ١٤٤٢/٤، وإنباه الرواة: ٨٠/٢، ووفيات الأعيان: ٤٨٥/٢، والبلغة: ١٥٥.
- [١٧٣] ينظر: الارتشاف: ٤/١، ٥، والهمع: ٤٨٨/٣، ٤٩٠.
- [١٧٤] ينظر: المصدران أنفسهما: ٥٤/١، ٥٤٨/٣، ٤٩٠.
- [١٧٥] جمهرة اللغة: ٤٥/١.
- [١٧٦] ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٥٣/٣، وشرح الشافية لنقره كار: ٢٣٧، وشرح الشافية للنظام: ٣٣٨، والمناهج الكافية: ٢٣٧.
- [١٧٧] الكتاب: ٤٣٣/٤.
- [١٧٨] أشار محقق الشافية إلى أنّها ساقطة من بعض النسخ، لذا عدّ ركن الدين، واليزدي الحروف المستهجنة خمسة. ينظر: الشافية في علم التصريف: ١٢٢، الهامش رقم (٢)، وشرح الشافية لركن الدين: ٩٢٠/٢، ٩٢٢، وشرح الشافية لليزدي: ٩٩٤/٢. أما سيوييه فقد جعلها في الكتاب سبعة. ينظر: الكتاب: ٤٣٢/٤.
- [١٧٩] في الكتاب: ٤٣٢/٤ (والباء التي كالفاء)، ووافقه في ذلك جمهور النحاة. ينظر: النكت للشنتمري: ٦٨٠/٢، والمفصل: ٣٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٨/١٠، والممتع: ٦٦٧/٢، والتسهيل: ٨٣، والارتشاف: ٩/١.
- [١٨٠] الشافية في علم التصريف: ١٢٢.
- [١٨١] شرح الشافية لركن الدين: ٩٢٤/٢.
- [١٨٢] ينظر: الكتاب: ٤٣٢/٤. ولكن فيه «اثنين» لا «ثلاثة».
- [١٨٣] شرح الشافية لليزدي: ٩٩٨/٢.
- [١٨٤] الكتاب: ٤٣١/٤، ٤٣٢.
- [١٨٥] شرح السيرافي للكتاب: ٣٨٩/٥.



## اعتراضات الخضر اليزدي على ركن الدين الاستربادي في شرح الشافية

- [١٨٦] هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، ولد في مدينة شنتمرية سنة ٤١٠هـ، ولقب بالأعلم؛ لأنه كان مشقوق الشفة العليا شقا واسعاً، توفي في إشبيلية سنة ٤٧٦هـ، ومن تصانيفه: شرح الجمل في النحو للزجاجي، وشرح أبيات الجمل، وشرح شواهد الكتاب. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٢٨٤٨/٦، إنباه الرواة: ٦٥/٤، ٦٧، ووفيات الأعيان: ٨١/٧، ونكت الهميان: ٣٠٠.
- [١٨٧] النكت: ٣٧٨/٢.
- [١٨٨] المصدر نفسه: ٦٧٩/٢، ٦٨٠.
- [١٨٩] ينظر: طبعة باريس بتحقيق المستشرق الفرنسي هرتويغ درنبرغ: ٣٥٢/٢، وطبعة بولاق باعتناء محمود مصطفى: ٤٠٤/٢، وطبعة القاهرة مكتبة الخانجي بتحقيق عبد السلام هارون: ٤٣٢/٤، وطبعة بيروت دار الكتب العلمية بتحقيق د. إميل بديع يعقوب: ٥٧٢/٤.
- [١٩٠] هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي، المعروف بابن خروف النحوي الأندلسي الإشبيلي، توفي بإشبيلية سنة ٦٠٩هـ، ومن مصنفاته: شرح كتاب سيوييه، وشرح الجمل للزجاجي. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ١٩٦٨/٥، وإنباه الرواة: ١٩٢/٤، ووفيات الأعيان: ٣٣٥، والأعلام: ٣٣٠/٤.
- [١٩١] ينظر: الكتاب، لوحة (١٥٧).
- [١٩٢] ينظر: سر صناعة الإعراب: ٥٩/١.
- [١٩٣] ينظر: المفصل: ٣٣٤.
- [١٩٤] ينظر: الممتع: ٦٦٥/٢.
- [١٩٥] سورة طه: من الآية ٩٨.
- [١٩٦] الشافية في علم التصريف: ١٤٢، ١٤٣.
- [١٩٧] سورة الزمر: من الآية ٩.
- [١٩٨] سورة الصافات: من الآية ١١، ولكن «أم» في المصحف مفصولة عن «من» ولم يتنبه محقق الشرح لذلك. ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ١٠١٦/٢ الهامش رقم (٨).
- [١٩٩] المصدر نفسه: ١٠١٦/٢.
- [٢٠٠] شرح الشافية لليزدي: ١٠٩٩/٢.
- [٢٠١] ينظر: المصاحف: ٢٦١، ٢٦٦.
- [٢٠٢] سورة النساء: من الآية ١٠٩.
- [٢٠٣] سورة التوبة: من الآية ١٠٩.
- [٢٠٤] سورة الصافات، من الآية ١١.
- [٢٠٥] سورة فصلت: من الآية ٤٠.
- [٢٠٦] سورة النمل: من الآية ٦٢.
- [٢٠٧] ينظر: البحر المحيط: ٥٩/٤.
- [٢٠٨] وهو بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر المصري الزركشي، ولد في القاهرة سنة ٧٤٥هـ، شافعي المذهب، من شيوخه: جمال الدين الإسنوي، وسراج الدين البلقيني، توفي في مصر سنة ٧٩٤هـ، من تصانيفه: البحر المحيط في أصول الفقه، واللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، والنكت على ابن الصلاح. تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة: ١٣٣/٥، والأعلام: ٦٠/٦، ومعجم المؤلفين: ١٢١/٩.

## اعتراضات الخضر اليزدي على ركن الدين الاستربادي في شرح الشافية

- [٢٠٩] سورة الملك: من الآية ٢٢.
- [٢١٠] سورة النمل: من الآية ٦١.
- [٢١١] البرهان في علوم القرآن: ٤٢٤/١.
- [٢١٢] سورة الصافات: من الآية ١٥٣.
- [٢١٣] الشافية في علم التصريف: ١٤٤، ١٤٥.
- [٢١٤] شرح الشافية لركن الدين: ١٠٣/٢.
- [٢١٥] شرح الشافية لليزدي: ١١٠٧/٢.
- [٢١٦] ينظر: الكتاب: ١٤٥/٤، ١٤٨، والمقتضب: ٨٠/١، ٨٥، والأصول في النحو: ٣٦٧/٢، وكتاب الواضح: ١٣٤، وعلل النحو: ٥٥٧، ٥٥٩، واللباب للعكبري: ٤١٦، والهمع: ٥٠٩/٣.
- [٢١٧] الجمل في النحو للخليل بن أحمد: ٢٣٢، ٢٣٣.
- [٢١٨] سورة سبأ: من الآية ٨.
- [٢١٩] معاني القرآن للأخفش الأوسط: ١٧، ١٨.
- [٢٢٠] سورة مريم: من الآية ٧٨.
- [٢٢١] عمدة الكتاب: ١٨٩.
- [٢٢٢] ينظر: الأصول في النحو: ٣٦٢/١، والخصائص: ٢٩/١، واللمع في العربية: ١٤٨، واللباب للعكبري: ٤١٤، وتوضيح المقاصد: ١٥٥٠/٣، وشذا العرف: ١٧٩، ١٨٠، وجامع الدروس العربية: ١٥٦، ١٥٧.

### المصادر:

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النحاس، صدر الجزء الأول عن مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، والجزء الثاني عن مطبعة المدني، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، وكذلك الجزء الثالث عن مطبعة المدني، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٢. إصلاح المنطق: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
٤. إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد المرادي المصري المعروف بابن النحاس (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
٥. الأعلام: خير الدين بن محمود الزركلي دمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م.
٦. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو عبد الله مغلطاي بن قليج البكري المصري (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٧. الأمثال: أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

## اعتراضات الخضر اليزدي على ركن الدين الاستربادي في شرح الشافية

٨. إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
٩. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م.
١٠. الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١١م.
١١. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
١٢. البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.
١٣. بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك الطائي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
١٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
١٥. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٦. تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.
١٧. تاريخ الإسلام: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.
١٨. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، المطبعة الميرية، مكة المكرمة، ١٣١٩هـ.
١٩. التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط٢، ١٩٩٦م.
٢٠. تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
٢١. تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٢٢. توجيه للمع: أحمد بن الحسين بن الخباز (ت ٦٣٩هـ)، تحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

## اعتراضات الخضر اليزدي على ركن الدين الاستربادي في شرح الشافية

٢٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسين بن قاسم المرادي المصري (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
٢٤. جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلايني، دار الغد الجديد، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٢٥. الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٢٦. جمهرة الأمثال: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت بعد ٣٩٥هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ-١٩٩٧م.
٢٧. جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٢٨. حاشية الغزي على شرح الجاربردي على الشافية بهامش الشرح المذكور، مع مجموعة الشافية، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٢٩. الحجة للقراء السبعة: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجايي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٣٠. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د.ت.
٣١. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
٣٢. دروس التصريف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥م.
٣٣. ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٣٤. السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى التميمي البغدادي المعروف بابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
٣٥. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاته عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٣٦. الشافية في علم التصريف: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٣٧. الشافية: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات، المملكة العربية السعودية، رقم (٣٩٢٦ ف ٧/٨١٦).
٣٨. الشافية: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، مكتبة جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات، المملكة العربية السعودية، رقم (٦٣٤٥ ف ٢/١٢٧٧).
٣٩. شذا العرف في فن الصرف: الشيخ أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، شرحه وفهرسه واعتنى به: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٤، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

## اعتراضات الخضر اليزدي على ركن الدين الاستربادي في شرح الشافية

٤٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٤١. شرح الشافية: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، مصورة عن مصورة مكتبة تشستريتي، دبلن، أيرلندا، رقم ٦٤٨٦/٧.
٤٢. شرح الشافية: عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقره كار (ت ٧٧٦هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٤٣. شرح الشافية: عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عريشاه الإسفراييني (ت ٩٤٥هـ)، مطبعة أحمد كامل، إستانبول، ط١، ١٢٨٥هـ، مطبوع بحاشية شرح نقره كار.
٤٤. شرح الشافية: فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي (ت ٧٤٦هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٤٥. شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٤٦. شرح اللمع للأصفهاني: أبو الحسن علي بن الحسين الباقرلي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٤٧. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ت.
٤٨. شرح الملوكي في التصريف: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٤٩. شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. أنس بديوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٥٠. شرح شافية ابن الحاجب المسمى بشرح النظام: نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري (ت ٨٥٠هـ)، إخراج وتعليق: علي الشملاوي، شركة شمس المشرق، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٥١. شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف: أبو الفضائل ركن الدين الحسن بن أحمد الحسيني الاستربادي (ت ٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
٥٢. شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط: الخضر اليزدي (ت بعد ٧٢٠هـ)، تحقيق: د. حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٥٣. شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

## اعتراضات الخضر اليزدي على ركن الدين الاستربادي في شرح الشافية

٥٤. شرح شواهد شرعي الشافية للرضي والجاربردي: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
٥٥. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٥٦. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت ٥٧٣هـ)، تحقق: د. حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإيراني، ود. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٥٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٨هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٥٨. العقد الفريد: أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
٥٩. علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٦٠. عمدة الكتاب: أبو جعفر أحمد بن محمد المرادي المصري المعروف بابن النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٦١. العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم أنيس، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
٦٢. الغريب المصنف: أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، تحقي: د. محمد المختار العبيدي، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٦٣. الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٦٤. كتاب النبات: أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت ٢٨٢هـ)، تحقيق: برنهارد لفين، دار فرانزشتاينر بريسبادن للنشر، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
٦٥. كتاب الواضح: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان، عمان، ط١، ٢٠١١م.
٦٦. الكتاب لسيبويه: بخط أبي الحسن، علي بن محمد الإشبيلي المعروف بابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، المكتبة الوطنية الفرنسية، رقم (٦٤٩٩).
٦٧. الكتاب: أبو بشر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة، ط١، ١٣١٦هـ.
٦٨. الكتاب: أبو بشر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٦٩. الكتاب: أبو بشر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٩م.

## اعتراضات الخضر اليزدي على ركن الدين الاستربادي في شرح الشافية

٧٠. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسبيويه (ت ١٨٠هـ)، اعتنى بتصحيحه: هرتويغ درنبرغ، طبع بياريس، بالمطبع العامي الأشرف، ١٨٨١م.
٧١. كفاية المفرطين: محمد بن طاهر الفتني الهندي (ت ٩٨٦هـ)، تحقيق: نياز محمد، رسالة دكتوراه، جامعة بشاور، باكستان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٧٢. الكفاية في النحو: محمد بن عبد الله بن محمود (ت ٨١٩هـ)، تحقق: إسحاق محمد يحيى جاد الله الجعبري، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
٧٣. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
٧٤. لسان العرب: أبو الفضل محمد بن مكرم المعروف بابن منظور الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٧٥. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م.
٧٦. المبسوط في القراءات العشر: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.
٧٧. المحب والمحبوب والمشوم والمشروب: السري بن أحمد الرفاء (ت ٣٦٢هـ)، تحقيق: مصباح غلاونجي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
٧٨. المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٧٩. المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٨٠. المصاحف: أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان السجستاني (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: محمد بن عبده، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٨١. معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، قدم له وعلق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٨٢. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت.
٨٣. المعتمد في الأدوية المفردة: الملك المظفر يوسف بن عمر التركماني (ت ٦٩٤هـ)، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٨٤. معجم الأدباء: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٨٥. معجم المؤلفين: عمر بن رضا كحالة (ت ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثني، بيروت، ودار إحياء التراث، بيروت، د.ت.
٨٦. المفتاح في الصرف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

## اعتراضات الخضر اليزدي على ركن الدين الاستربادي في شرح الشافية

٨٧. المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
٨٨. المقتصد في شرح التكملة: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدرويش، طبع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٨٩. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٩٠. المقرب: أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.
٩١. المقصور والممدود: أبو الطيب محمد بن أحمد الوشاء (ت ٣٢٥هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٩م.
٩٢. المقصور والممدود: أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٩٣. المتمتع في التصريف: أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ط٥، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٩٤. المناهج الكافية في شرح الشافية: أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤، أسفل شرح الشافية لنقره كار.
٩٥. المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية: لطف الله بن محمد الغياث الحجاجي المعروف بالظفيري (ت ١٠٣٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن محمد شاهين، مطبعة التقدم، القاهرة، ١٩٨٤م.
٩٦. المنصف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٩٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.
٩٨. نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٩٩. نزهة الطرف في علم الصرف: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
١٠٠. النكت في تفسير كتاب سيوييه: أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، قرأه وضبط نصح: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
١٠١. نكت الهميان في نكت العميان: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
١٠٢. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد الباباني (ت ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في إستانبول، ١٩٥١م، وأعادت طبعه بالأوفست، دار إحياء التراث، بيروت.



## اعتراضات الخضر اليزيدي على ركن الدين الاسترابادي في شرح الشافية

---

١٠٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
١٠٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان الإربلي (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج ١، ٢، ٣، ٦، ١٩٠٠م، ج ٤، ط ١، ١٩٧١م، ج ٥، ٧، ط ١، ١٩٩٤م.